

مجلة بحوث الأعمال

<https://abs.journals.ekb.eg>

المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الثاني

المجلد: الثاني

يوليو ٢٠٢٥

أثر استخدام تِقْنِيَّةِ سِلْسِلَةِ الكُتْلِ الرَّقْمِيَّةِ (Blockchain) على تَوْقِيتِ عَمَلِيَّةِ المُرَاجَعَةِ الدَّاخِلِيَّةِ: مع دِرَاسَةِ مِئْدَانِيَّةِ على البِيئَةِ المَضَرِّيَّةِ

مُحَمَّد رِضَا إِسْمَاعِيلُ الْفَار

المُدرِّس المُسَاعِد بِقِسْمِ المُحَاسَبَةِ

بالمعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفرالشيخ

Muhammad.Reda@himit-kfs.edu.eg

Mr803227@gmail.com

أَحْمَدُ مَاهِرُ السَّعِيدِ مُحَمَّدٌ غُنَيْمٌ

المُدرِّس المُسَاعِد بِقِسْمِ المُحَاسَبَةِ

بالمعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفرالشيخ

Ahmed.Maher@himit-kfs.edu.eg

a7mdm7er@gmail.com

مُستخلص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة " أثر استخدام تَقْنِيَّةِ سِلْسِلَةِ الكُتْلِ الرَقْمِيَّةِ (Blockchain) على تَوْقِيتِ عَمَلِيَّةِ المِرَاجَعَةِ الدَّاخِلِيَّةِ: مع دِرَاسَةِ مِئْدَانِيَّةِ على البِيئَةِ المَضْرِيَّةِ ". ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم البحث بشقيه: الشق النظري لتأصيل موضوع البحث، والشق الميداني لإختبار فرض البحث، وذلك عن طريق تصميم قائمة الاستقصاء وتوزيعها على عينة البحث والمُمَثَّلَةِ في (١٨٥) مُفْرَدَةً، وقد شملت فئتان هم (أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بالجامعات المصرية - المُراجِعِينَ الدَاخِلِيِّينَ)، وذلك لقدرتهم على إبداء آرائهم في معرفة أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) كمتغير مُستقل على توقيت عملية المراجعة الداخلية كمتغير تابع.

وقد توصلت النتائج إلى؛ أن تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) تؤثر إيجابياً على توقيت عملية المراجعة الداخلية، بدرجة ثقة (٩٥٪)، وذلك من خلال؛ تعزيز البنية الزمنية لوحدة المراجعة الداخلية باستخدام آليات التوقيت اللحظي الذي تُتيحُه تقنية Blockchain ، مما يُمكن المُراجع الداخلي من التدخل الرقابي في اللحظة المُثْلَى، وليس فقط ضمن دورة زمنية تقليدية ثابتة. هذا التغيير الجذري في مفهوم "التوقيت الرقابي" يُعيد تشكيل وظيفة المراجعة الداخلية من مجرد أداة لاحقة للكشف، إلى أداة لحظية للتنبؤ والتفاعل مع الأحداث المالية في وقت حدوثها الحقيقي. كما تُمكن خاصية " التوثيق الزمني " غير القابل للتلاعب من إنشاء سجلات مراجعة داخلية ذات مصداقية عالية، تُتيح فهماً دقيقاً لتسلسل الأحداث المالية بما يُعزز من الكفاءة في إتخاذ القرار الرقابي الداخلي. ويُسهّم هذا التوقيت الرقابي المُعزّز في تحويل أنماط التدخل الداخلي من نماذج تقليدية قائمة على التأخير الزمني، إلى نماذج مُعاصرة تستند إلى البُعد اللحظي للبيانات، مما يُقلل من فجوات الأداء، ويرفع من فاعلية الرقابة الوقائية، ويُحقق درجة أعلى من التزامن بين الفعل المالي والاستجابة الرقابية.

الكلمات المُفْتَاخِيَّة: سلسلة الكتل الرقمية - المراجعة الداخلية - توقيت عملية المراجعة الداخلية.

:Abstract

This research aims to study “The Impact of (Blockchain) on the Independence of The Internal Auditor: In the Egyptian Environment.”

To Achieve This Goal, The Research Was Designed In Two Parts: The Theoretical Part To Establish The Research Topic, And The Field Part To Test The Research Hypothesis, By Designing The Survey List And Distributing It To The Research Sample, Which Is Represented By (185) Individuals, And It Included Two Categories, Which Are (Faculty Members In The Faculties of Commerce In Egyptian Universities - Internal Auditors), Due To Their Ability To Express Their Opinions In Knowing The Impact of Using The Digital Block Chain Technology (Blockchain) As An Independent Variable on The Timing of The Internal Audit Process As A Dependent Variable.

The Results: Concluded That Blockchain Technology Positively Impacts the Timing of The Internal Audit Process, With A Confidence Level Of 95%. This Is Achieved by Enhancing the Time Structure of Internal Audit Units Using Real-Time Timing Mechanisms Provided by Blockchain Technology. This Enables Internal Auditors to Intervene in Their Oversight at The Optimal Moment, Rather Than Within A Traditional Fixed Time Cycle. This Radical Change in The Concept of "Audit Timing" Reshapes the Internal Audit Function from A Mere Post-Detection Tool to A Real-Time Tool for Predicting and Reacting to Financial Events as They Occur. The Tamper-Proof Timeline Feature Also Enables the Creation of Highly Reliable Internal Audit Records, Enabling A Precise Understanding of The Sequence of Financial Events, Thus Enhancing the Efficiency of Internal Oversight Decision-Making. This Enhanced Regulatory Timing Contributes to Transforming Internal Intervention Patterns from Traditional Time-Delay-Based Models to Contemporary Models Based on The Real-Time Dimension of Data, Reducing Performance Gaps, Increasing the Effectiveness of Preventive Oversight, And Achieving A Higher Degree of Synchronization Between Financial Action and Regulatory Response.

Keywords: Blockchain - Internal Audit - Timing of the internal audit process.

١/١ مقدمة البحث:

لقد تصدرت تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) عناوين الصُحف والأخبار العالمية، وجذبت إهتمام الحكومات والمؤسسات المالية والتكنولوجية، بوصفها أحد أبرز إفرازات الثورة الصناعية الرابعة؛ فهي تُمثل نظامًا مُحاسبيًا رقميًا لا مركزيًا عالي الموثوقية، قائمًا على سجل شفاف ومؤمن يُسجل المُعاملات بشكل لحظي ولا يقبل التعديل (Rashwan & Qowaider, 2021). وجاءت نشأة وظهور تقنية Blockchain على خلفية التطورات التكنولوجية الكبرى، وبخاصة ظهور الإنترنت والعملات الرقمية، إذ استُخدمت عملة البت كوين (Bitcoin)، هذه التقنية في تسجيل المُعاملات وإثبات موثوقيتها دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين، ما عزز من مصداقيتها وكفاءتها (Eltweri, 2021).

وفي إطار هذا التوجه؛ ظهرت سلسلة الكتل الرقمية كأداة رئيسية قادرة على إعادة صياغة البيئة المُحاسبية والرقابية، من خلال توفير بنية بيانات موزعة، ذات طابع تشاركي، تُعزز الشفافية وتُمكن من التتبع الزمني الدقيق للعمليات المالية (الرحيلي & الضحوي، ٢٠٢٠). وإستنادًا على ذلك؛ فإن هذه التقنية لا تُمثل فقط تطورًا في البنية التحتية للمُعاملات، بل تحمل في طياتها تحولات جوهرية في المفاهيم الرقابية، وعلى رأسها مفهوم "توقيت المُراجعة الداخلية". كما تُعد تقنية سلسلة الكتل الرقمية إختراقًا ثوريًا يُورخ لحقبة إقتصادية جديدة أساسها (الشفافية في البيانات - العدالة في التعاملات - السُرعة في الإجراءات - وتحقيق الرُشد في القرارات) (Song, et al, 2023).

وفي سياق مُتلاحق؛ تكتسب المُراجعة الداخلية أهمية مُتزايدة في بيئة الأعمال المُعاصرة، نظرًا لدورها في ضمان الشفافية وتحقيق الانضباط المالي وتعزيز فاعلية نُظم الرقابة الداخلية. إلا أن فعالية هذه الوظيفة لم تُعد تُقاس فقط بجودة التحليل أو دقة الفحص، بل أصبحت مُرتبطة إرتباطًا وثيقًا بتوقيت تنفيذ المهام الرقابية، ومدى تزامنها مع الحدث المالي (Manginte, 2024). ومن زاوية مهنية دقيقة؛ فإن التحديات التي تواجه المُراجعين الداخليين في بيئة الأعمال الرقمية تفرض إعادة النظر في أدواتهم وآلياتهم، خاصة في ظل إزدياد حجم البيانات وتعقيد المُعاملات (أحمد، ٢٠٢١).

وفي ذات السياق؛ يوفر دمج تقنية Blockchain مع وظيفة المُراجعة الداخلية بُعدًا توقيتيًا حاسمًا، إذ تُتيح للمُراجع الوصول اللحظي إلى البيانات المالية، ما يُمكنه من تنفيذ مُراجعة آنية-Real (

Time Audit) بدلاً من النماذج التقليدية التي تعتمد على الفحص بعد الحدث (Munoz- Ausecha, et al., 2023). وهو ما يؤدي إلى إستنتاج؛ أن توظيف هذه التقنية يُمكن أن يُعيد هندسة وظيفة المراجعة من نمط لاحق إلى نمط تزامني يواكب لحظة الحدث المالي.

وبتحليل مُختلف للمشاهد؛ فإن توقيت المراجعة الداخلية - الذي يُقصد به مدى مُناسبة لحظة تنفيذ المهمة الرقابية للحدث محل الفحص - لا يؤثر فقط على جودة القوائم والتقارير المالية، بل يمتد أثره ليشمل دعم القرارات الإدارية، وتطوير نُظم الرقابة، وتقليل فجوات التدخل الرقابي (البلوى، ٢٠٢١). وبالتالي، يُمكن القول؛ أن إستخدام Blockchain في البيئة الرقابية يُفضي إلى تحسين كبير في هذا التوقيت الحرج.

وفي هذا السياق؛ فإن الإعتماد على السجلات الزمنية المُتزامنة التي توفرها تقنية Blockchain يُشكل نقلة نوعية في المفهوم الزمني للمراجعة، حيثُ تسمح هذه السجلات بمتابعة العمليات المُحاسبية من لحظة نشأتها، مما يُعزز من دقة توقيت التقييم الرقابي ويقلل من فرص التلاعب أو التأخير في عمليات المُعالجة، كما تُوفر هذه البنية التقنية أساساً قوياً لتطوير أنظمة رقابية قائمة على التحليل اللحظي والتدخل الفوري (Alkan, 2021).

وإستكمالاً لما تم عرضه؛ فإن خاصية عدم القابلية للتعديل في مُعاملات Blockchain تمنح المُراجع الداخلي ثقة عالية في مصداقية البيانات، ما يُقلل الحاجة إلى إجراءات تحقق تقليدي مطول، ويُعيد توجيه الجهد المهني نحو التفسير التحليلي والتنبيهات الإستباقية (حسن، ٢٠٢٢). ومن ثم؛ فإن الوقت اللازم لتنفيذ المهام الرقابية ينخفض بصورة جوهرية، بينما يرتفع توقيت التدخل إلى مُستويات أكثر مُلاءمة وسرعة.

ومن الواضح؛ أن التكنولوجيا في هذا العالم الجديد ليست خياراً، لكنها إستراتيجية عمل أساسية يجب دمجها في كُل جزء من أجزاء الشركة، ومن المُتوقع أن يتفهم المُراجعين الداخليين وإدارات المراجعة الداخلية التكنولوجيا ويستخدمونها. وفقاً للمعيار (IIA, 1210.A3) " يجب أن يكون لدى المُراجعين الداخليين معرفة عملية بمخاطر وضوابط تكنولوجيا المعلومات الرئيسية وتقنيات المراجعة القائمة على التكنولوجيا لأداء العمل الموكول إليهم ". وبالإضافة إلى هذا المعيار، يُنشئ إطار عمل كفاءة المراجعة الداخلية الخاص بمعهد المُراجعين الداخليين (IIA) *Institute of internal auditors* العديد من الكفاءات المُستندة إلى الكمبيوتر المطلوبة لتخطيط مهام

المُراجعة الداخلية وتنفيذها، بما في ذلك المعرفة والكفاءات التطبيقية على مُستوي الخبراء المُتعلقة بأدوات وتقنيات الكمبيوتر لدعم عمليات المُراجعة وإجراءات تحليل البيانات (Lake, 2021, Mary).

وإنطلاقاً من هذا التوجه الإستراتيجي؛ يتطلب دمج Blockchain في أعمال المُراجعة الداخلية تبني إطار رقابي مرن، قادر على التكيف مع التدفقات اللحظية للبيانات المالية، وإملاك أدوات تحليل بيانات مُتقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والبرمجة التكميلية. وهذا بدوره يُغير من طبيعة العمل الرقابي، ويُعيد تعريف دور المُراجع بوصفه مُراقباً إستباقياً لا مُجرد مُحلل لاحق (Saranya & Murugan, 2023).

وفي ضوء التحول الرقمي العميق؛ تُشير إحدى أبرز الدراسات الحديثة (Zhang & Shah, 2025) إلى أن توقيت المُراجعة، عند ارتباطه المُباشر بتكنولوجيا الوقت الحقيقي، يُمثل عنصراً حاسماً في تقليص فجوات الإكتشاف والإستجابة للمخاطر. **ومن ثم؛** فإن تقنية Blockchain تُعد عامل تمكين أساسي في بناء أنظمة رقابة ذكية، تدمج بين التتبع الزمني الدقيق والمرونة التشغيلية.

وبالعودة إلى جوهر الإشكالية؛ فإن العلاقة بين توقيت المُراجعة الداخلية وخصائص Blockchain ليست علاقة تقنية بحتة، بل هي علاقة رقابية إستراتيجية، إذ تؤثر هذه التقنية على قرارات مُتخذ القرار الداخلي من حيث توقيت التدخل، وتحديد الأولويات، وتخصيص الموارد، مما يستوجب إعادة هيكلة الإجراءات الرقابية بما يتوافق مع الطابع الزمني الفوري للبيانات (Kazan & Kocamış, 2023).

ومن زاوية تحليلية أعمق؛ فإن التحول نحو توقيت مُراجعة لحظي يتطلب مُراجعة جذرية لمفاهيم تصميم مهام المُراجعة، بما في ذلك مراحل التخطيط والتنفيذ والتقرير، حيث لم يُعد كافياً اعتماد النماذج التقليدية القائمة على التكرار والدورية، بل يجب الانتقال نحو نماذج مُراجعة مرنة، سريعة، وتكاملية.

وتأسيساً على ذلك؛ فإن البحث الحالي لا يسعى فقط إلى إستكشاف أثر Blockchain على التوقيت بوصفه مُتغيراً تابعاً، بل تهدف كذلك إلى تقديم منظور مُحاسبي شامل يُعيد النظر في البنية الزمنية لوظيفة المُراجعة الداخلية، ويُوفر أدلة علمية على قدرة هذه التقنية في تعزيز مرونة الرقابة وتفعيلها في اللحظة المُثلى.

وفي ظل المعطيات السابقة؛ تتأكد أهمية البحث الراهن، الذي يهدف إلى تحليل وتقييم أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية على توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية. وفي هذا الشأن، يطرح تساؤلات محورية حول مدى إستعداد وحدات المراجعة لهذا التحول، وحدود القدرة التقنية والتطبيقية على تحقيق المراجعة اللحظية (الفورية).

٢/١ مشكلة البحث:

رغم التقدم الكبير الذي شهده مجال المراجعة الداخلية في ظل الرقمنة المحاسبية والذكاء الاصطناعي، لا تزال إشكالية " توقيت تنفيذ المهمة الرقابية " تشكل محورًا مهنيًا بالغ الحساسية يؤثر جوهريًا على كفاءة النظم الرقابية وفعاليتها. ويُقصد بـ " التوقيت " هنا اللحظة الزمنية التي يُباشر فيها المراجع الداخلي تدخله الرقابي بالنسبة للمعاملة المالية، لا مجرد الفترة الزمنية المُستغرقة، إذ يُعد هذا التوقيت هو الفاصل بين المراجعة الفعالة الإستباقية والمراجعة الشكلية المتأخرة (Madawaki, et al.,2022).

وفي هذا الإطار؛ فإن العديد من المؤسسات لا تزال تعتمد أنماط مراجعة داخلية لاحقة، تقوم على جمع الأدلة والفحص بعد إكمال الأحداث المالية، مما يؤدي إلى فجوات زمنية رقابية تقلل من فاعلية التدخل، وتُضعف من أثر المراجع في كشف الانحرافات أو منعها في الوقت المناسب. إن هذه الإشكالية لا تتعلق بالسرعة أو المدة، وإنما بمواءمة لحظة المراجعة مع لحظة وقوع الحدث المالي، وهو ما يُعيد تعريف مفهوم الكفاءة الرقابية في بيئة الأعمال الرقمية (Kuhn Jr & Sutton,2024). وفي ظل هذا التحدي المهني المتصاعد؛ برزت تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) كأداة رقمية ثورية تُعيد صياغة البنية الزمنية للمراجعة الداخلية؛ إذ توفر هذه التقنية سجلات لحظية، غير قابلة للتعديل، ومُتزامنة زمنيًا، تُتيح للمراجع الداخلي الإطلاع الفوري على العمليات المحاسبية مع إثبات لحظة وقوعها بدقة لا تقبل الجدل (حسن، آخرون، ٢٠٢٠). الأمر الذي يُمكن من تحول جوهري من مراجعة لاحقة إلى مراجعة لحظية (Real-Time Audit) تُواكب الحدث المالي لحظة بلحظة.

إن الدمج بين سلسلة الكتل الرقمية والمراجعة الداخلية لا يُمثل مجرد تحديث تقني، بل هو تحول مفاهيمي في البنية الزمنية للرقابة، يُعيد النظر في تصميم مهام المراجع، ويُعزز من دوره كمشارك لحظي في العملية الرقابية، لا كمراجع بُعدي للنتائج. (عابدين، ٢٠٢٢). ومن ثم؛ فإن توقيت المراجعة - بمعناه الرقابي الإستراتيجي - يتحول من كونه مُتغيرًا إجرائيًا إلى عنصر حاكم في فاعلية المراجعة، يؤثر على دقة التقارير، ومرونة الإستجابة، وجودة إتخاذ القرار الإداري.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات (Sheela, et al.,2023; Georgiou, et al.,2024; Gallego,2025) التي تناولت تأثير Blockchain على البيئة المحاسبية عموماً، إلا أن القليل منها ركز بصورة مباشرة على توقيت المراجعة الداخلية كمُتغير، يُعالج كعنصر زمني إستراتيجي لا مجرد مُتغير إجرائي.

ومن هنا؛ تنبُع مُشكلة البحث في محاولة فهم وتحليل مدى تأثير استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية على توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، إنطلاقاً من تصور إستراتيجي يرى في التوقيت عنصراً حاسماً في تحقيق رقابة فورية وفعالة، تتجاوز قيود النماذج التقليدية وتُعيد تعريف دور المراجع الداخلي في العصر الرقمي.

- وبناءً على ما سبق يُمكن صياغة مُشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

" ما مدى تأثير استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، بوصفه عنصراً زمنياً إستراتيجياً يُسهم في تعزيز فعالية الرقابة، وتمكين التحول من نماذج المراجعة اللاحقة إلى نماذج مراجعة لحظية تعتمد على البيانات الآنية وتحقيق التفاعل الفوري مع الأحداث المالية؟ "

٣/١ هدف البحث:

من خلال مُشكلة البحث، ينطلق هدف هذا البحث من صميم إشكاليته الرقابية، حيثُ يتركز الهدف الرئيس في " دراسة أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية"، بوصفه عنصراً توقيتياً إستراتيجياً يُساهم في تعزيز التدخل الرقابي اللحظي وتقليص فجوات المراجعة التقليدية. وذلك؛ لتوعية واضعي السياسات والمُهتمين والمُستخدمين وأصحاب المصالح بأهمية استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية في بيئة الأعمال الحديثة.

٤/١ أهمية البحث:

تنبُع أهمية هذا البحث من تناوله لموضوع جوهري يعكس تداخل التكنولوجيا مع الرقابة المحاسبية، فضلاً عن؛ أنه موضوعاً حيوياً شغل إهتمام الباحثين والمُهتمين بعلم المراجعة بصورة عامة. ويُمكن تلخيص الأهمية العلمية والعملية لهذا البحث على النحو التالي:

١/٤/١ الأهمية العلمية:

- ١- الندرة النسبية في الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع البحث وهو " أثر استخدام تقنية Blockchain على توقيت عملية المراجعة الداخلية"، وذلك؛ - في حدود علم الباحثين - مما يفتح آفاقًا بحثية جديدة.
- ٢- المساهمة في بلورة الإرشادات والتوجيهات العلمية لمحاور تقنية سلسلة الكتل الرقمية وآليات تطبيقها، حيث يُعتبر هذه البحث بمثابة دليل إرشادي لكيفية تطبيق تقنية سلسلة الكتل الرقمية.
- ٣- المساهمة في توجيه الفكر المهني نحو اعتماد نماذج مراجعة لحظية مدعومة بالبنية الزمنية الرقمية التي تُتيحها تقنية (Blockchain).

٢/٤/١ الأهمية العملية:

- ١- تسليط الضوء على دور تقنية سلسلة الكتل الرقمية في تحسين جودة عملية المراجعة الداخلية وذلك من خلال دراسة " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية ". والذي ينعكس أثره على جودة المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية.
- ٢- تقديم تصور عملي وإرشادات تطبيقية حول كيفية استخدام تقنية Blockchain لتحسين توقيت التدخل الرقابي، من خلال الاستفادة من خصائص التزامن والتوثيق اللحظي التي تُتيحها هذه التقنية، بما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية ويُعزز من فاعلية الوظيفة الرقابية داخل الشركات ووحدات المراجعة الداخلية.
- ٣- تعزيز ثقة الأطراف الخارجية في المعلومات المحاسبية، من خلال دعم القرارات الإستباقية التي تركز على توقيت مراجعة فوري. بالإضافة إلي؛ دعم التحول المؤسسي نحو نماذج مراجعة ذكية تعتمد على التوقيت اللحظي، بما يُساهم في تقليل الفاقد الزمني والحدّ من المخاطر التشغيلية.

٥/١ منهج البحث:

- لتحقيق هدف البحث واختبار الفروض يتم الاعتماد على المنهج العلمي الحديث بشقيه الإستنباطي والإستقرائي وذلك كما يلي:

١/٥/١ المنهج الاستنباطي Deductive Approach:

يتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في بناء الإطار النظري لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه، وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وكذلك من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية المنشورة والدوريات العلمية التي تخص موضوع البحث بهدف دراسة " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية ". وكذلك اشتقاق فرض البحث.

٢/٥/١ المنهج الاستقرائي Inductive Approach:

يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في إجراء الدراسة الميدانية للبحث حول " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية ". وذلك عن طريق إعداد قائمة الاستقصاء Questionnaire، وجمع البيانات اللازمة لإختبار فرض البحث والوصول إلى نتائج وتوصيات البحث.

٦/١ نطاق البحث:

يقتصر نطاق هذا البحث على دراسة " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية "، من خلال دراسة ميدانية تستقصي الواقع المهني داخل البيئة المصرية، وتحليل إنعكاس هذا الأثر على تحسين التوقيت الرقابي، بما يسهم في تعزيز جودة المراجعة الداخلية، وتقليص الفجوات الزمنية التقليدية، وإنعكاس ذلك بدوره على جودة ومصداقية القوائم والتقارير المالية.

٧/١ خطه البحث:

- في ضوء ما سبق سوف يقوم الباحثين بتنظيم البحث على النحو التالي:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- عرض وتحليل الدراسات السابقة.
- ٣- الإطار النظري للبحث.
- ٤- الدراسة الميدانية.
- ٥- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.
- ٢- عرض وتحليل الدراسات السابقة

في سبيل السعي نحو نقطة الإنطلاق، وإتساقاً مع هدف البحث، وفي ضوء التغيرات الجوهرية التي تشهدها البيئة الرقمية المحاسبية، برزت تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) بوصفها أحد

المكونات البنوية للحوكمة الذكية والرقابة الزمنية المترامنة، لما تحمله من خصائص فريدة تتجاوز النظم المحاسبية التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالتوثيق الزمني اللحظي والتدفق الآني للبيانات. وقد حفز هذا التحول عددًا من الباحثين لإستكشاف أبعاد هذه التقنية في الجوانب والنواحي المالية والرقابية، مما أفرز طيفًا مُتنوعًا من الدراسات التي يُمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات مترابطة منهجيًا: **المجموعة الأولى** تركزت على تقنية Blockchain من حيث خصائصها المحاسبية والرقابية العامة، **والمجموعة الثانية** تتناول التوقيت الرقابي كعنصر إستراتيجي في بنية المراجعة الداخلية، فيما سعت **المجموعة الثالثة** إلى تحليل العلاقة التكاملية بين توظيف Blockchain وتحسين توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية.

وتأسيسًا على ذلك؛ يهدف هذا القسم إلى تقديم عرض تفصيلي ومُترابط للدراسات السابقة ذات الصلة، وفق تسلسل منهجي يبدأ بعرض الدراسات التي تناولت تقنية سلسلة الكُتل في سياقات مُحاسبية عامة، ثم ينتقل إلى الدراسات التي ركزت على توقيت عملية المراجعة الداخلية، وأخيرًا يستعرض الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين المتغيرين، وذلك بهدف إستخلاص الرؤية العلمية التراكمية حول موضوع البحث، وتحديد المساهمات الفكرية السابقة ومواطن القصور البحثي، بما يُعزز من تأصيل الفجوة البحثية ويُبرر الحاجة إلى الدراسة الميدانية الحالية، التي تسعى إلى فحص " أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية "، بوصفه أحد المسارات الحديثة في المراجعة الرقمية القائمة على التوقيت اللحظي، والدقة الزمنية، والإستجابة الفورية للبيانات المحاسبية.

❖ وعليه قام الباحثين بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات، وذلك على النحو

التالي:

- **المجموعة الأولى:** دراسات تناولت سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain).
- **المجموعة الثانية:** دراسات تناولت توقيت عملية المراجعة الداخلية.
- **المجموعة الثالثة:** دراسات تناولت أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية (أثر المتغير المُستقل على المتغير التابع).

المجموعة الأولى: دراسات تناولت سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain).

في سياق التوجهات العالمية المتسارعة نحو توظيف التقنية في المجالات المحاسبية والرقابية، برزت سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) كإحدى الركائز الثورية التي أوجدت بُعدًا جديدًا للشفافية، والموثوقية، وتكامل البيانات. وتأسيساً على ذلك؛ شكلت هذه التقنية محورًا لعدد من الدراسات التي سعت لتفكيك أبعادها التقنية وآثارها التنظيمية والمحاسبية.

إنطلاقاً من هذه الرؤية؛ تعمقت دراسة (Desplebin, et al.,2021)، في إستكشاف العلاقة بين سلسلة الكتل والوظائف المحاسبية، حيثُ إستخدمت المنهج التجريبي المقارن من خلال إعداد نماذج محاسبية تجريبية مدعومة بـ Blockchain وتحليل كفاءتها مقارنة بالأنظمة التقليدية. وقد أظهرت النتائج أن التكامل بين قواعد البيانات الموزعة والقيود المحاسبية يُعزز من دقة التوثيق، ويُقلل من الزمن المُستغرق في عمليات الفحص والمطابقة. إلا أن الدراسة أشارت إلى أن البنية التحتية التقنية المُعقدة تُعد من العوائق الرئيسة لتبني التقنية، ما يُسلط الضوء على أهمية التدريب المؤسسي وتحديث الأنظمة الداخلية. وفي تطور لافت للبحث في البُعد الأمني لتقنية سلسلة الكتل؛ جاءت دراسة (Centobelli, et al.,2022)، لتسلط الضوء على قابلية هذه التقنية في الحدّ من التلاعب المحاسبي في الشركات الكبرى. وإستخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي للبيانات التاريخية للشركات التي تبنت جزئيًا تقنية Blockchain في سجلاتها المالية، وقد أظهرت نتائجها أن هذه الشركات شهدت انخفاضًا ملموسًا في حجم التعديلات المحاسبية بعد الإقفال. وتكمن قوة الدراسة في استخدام بيانات حقيقية تغطي فترة زمنية طويلة، مما يُعزز من مصداقية الإستنتاجات، في حين أن أحد أوجه القصور كان في غياب المؤشرات النوعية المتعلقة بثقافة التغيير داخل تلك المؤسسات. ولم يقتصر البحث على الأطر النظرية؛ بل إمتد ليشمل تقييم الأثر التنظيمي لتطبيق التقنية، كما في دراسة (Fahlevi, et al.,2023)، التي إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة آثار تقنية سلسلة الكتل على ممارسات الحوكمة المؤسسية. وقد أظهرت النتائج أن دمج التقنية في العمليات الرقابية يُعزز من المساءلة التنظيمية، ويُسهّم في تقليل فجوة المعلومات بين الأطراف المُختلفة. غير أن الدراسة حذرت من إحتمال أن تُشكل فجوة تقنية بين الإدارات التنفيذية والرقابية، مما قد يُضعف من كفاءة التطبيق إذا لم يُصاحب التقنية إطار تنظيمي مرن. وفي دراسة أكثر تطورًا من الناحية المنهجية؛ إستخدم (Smith & Johnson,2024)، المنهج المُختلط (Mixed Methods) من خلال تحليل بيانات ميدانية ومقابلات مُعمقة مع خبراء رقابيين، وقد كشفوا عن أن تقنية

Blockchain قادرة على إعادة تعريف مفاهيم الثقة والاعتماد في البيئة المحاسبية، خصوصًا في المؤسسات التي تُعاني من تعدد مصادر البيانات وتعقيد العمليات. ولعل من أهم نتائج الدراسة أن الاعتماد على تقنية واحدة دون دمجها مع أنظمة تحليلية أخرى كالذكاء الاصطناعي، قد يُحد من فعاليتها، وهو ما يُشير إلى الحاجة لمقاربات هجينة في التطبيقات المحاسبية الحديثة. تأسيسًا على ذلك؛ جاءت دراسة (Banerjee & Chandani, 2025)، لتُعيد توجيه البوصلة نحو الاعتبارات المهنية في توظيف تقنية Blockchain، حيثُ استخدمت الدراسة إستطلاعًا ميدانيًا شمل أكثر من ١٠٠ مُراجع داخلي في كبرى الشركات الأوروبية. أظهرت النتائج أن ٧٨٪ من المُشاركين يرون أن Blockchain يُمكن أن يُسرّع من إعداد التقارير الرقابية، غير أنهم أبدوا قلقًا من صعوبة تفسير بعض النتائج المُستخرجة آليًا، مما يعكس الحاجة إلى مهارات تفسيرية مُتقدمة لدى المُراجعين الداخليين. وقد شكّلت هذه الدراسة إضافة نوعية بتركيزها على رأي الممارسين المهنيين مُباشرة. كما جاءت دراسة (Ningsih, 2025)، لتجمع بين الأبعاد التقنية والمهنية والتنظيمية، حيثُ تم إجراء دراسة حالة مُعمقة على مؤسستين ماليّتين في سنغافورة تبنتا تقنية سلسلة الكُتل في أعمال المُراجعة الداخلية. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة مُتعددة المصادر (Multiple-Source Case Study) وشملت تحليلًا للوثائق، والمقابلات، والبيانات التشغيلية. وقد بينت النتائج أن دمج Blockchain مع أنظمة إدارة المخاطر ساعد في تقليل زمن المُراجعة بنسبة تتجاوز ٣٠٪، كما ساهم في رصد العمليات غير النمطية في مراحلها المُبكرة. وتكمن قوة الدراسة في كونها تطبيقية ومُتكاملة، بينما يبقى ضعفها في صغر حجم العينة، مما يُقيد من التعميم على قطاعات مُختلفة. وفي دراسة رائدة لـ (Eyo-Udo, et al., 2025)، تم تحليل الدور البنوي لتقنية سلسلة الكُتل في تعزيز الشفافية في النُظم المحاسبية من خلال مُراجعة تحليلية مُعمقة للأطر التكنولوجية. واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي نوعي (Qualitative Content Analysis) لعدد من الحالات الواقعية في قطاعات مالية مُتعددة، وقد خلُصت إلى أن تقنية سلسلة الكُتل توفر إمكانية الوصول الفوري إلى البيانات، دون الحاجة إلى وسيط مركزي، ما يُعزز من الثقة في المُعاملات ويقلل من فرص التحريف. غير أن من أبرز نقاط ضعف الدراسة أنها لم تتناول التحديات التي قد تواجه التبنّي المؤسسي للتقنية، وافترقت إلى تحليل تجريبي لتأثيرها في بيانات رقابية مُحددة كالمُراجعة الداخلية.

وهكذا؛ تكشف الدراسات المتقدمة في حقل Blockchain عن مسارات متعددة من التأثيرات المحاسبية والتنظيمية، لكنها تتقاطع جميعها عند نقطة مركزية واحدة: أن هذه التقنية، رغم ما تحملها من تحديات، تُشكل بوابة لثورة قادمة في أساليب الرقابة والمراجعة، خصوصًا إذا ما اقترنت بفهم مؤسسي عميق وسليم.

المجموعة الثانية: دراسات تناولت توقيت عملية المراجعة الداخلية (Timing Of The Internal Audit Process)

يُمثل " توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية " أحد المرتكزات الجوهرية لفعالية الوظيفة الرقابية، إذ يُعد التوقيت الإستراتيجي في أداء مهام الفحص والمراجعة عُنصرًا فاصلاً في كشف المخاطر مُبكراً، وضمان إستجابة تنظيمية سريعة قبل تراكم الانحرافات. وقد أولت الأدبيات والدراسات العلمية الحديثة اهتماماً متزايداً لهذا البُعد، من خلال تحليل التوقيت كعامل إستباقي يُعيد تشكيل طبيعة المراجعة الداخلية.

ففي دراسة بارزة أجراها (Bello, et al.,2021)، تم تحليل دور التوقيت اللحظي في تمكين المراجعة الداخلية من كشف التلاعبات المالية في مراحلها الأولية. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي التطبيقي من خلال تطوير نموذج محاكاة لتوقيت تنفيذ إجراءات الفحص، وربطه بمستوى دقة تقارير المراجعة. وخُصصت إلى أن كلما كان توقيت الفحص أقرب إلى لحظة وقوع الحدث المالي، كلما ارتفعت جودة الإكتشاف، وقلت الحاجة إلى مراجعة تكرارية لاحقة. وقد تميزت الدراسة بقوتها المنهجية من حيث استخدام النموذج الديناميكي المبني على سيناريوهات فعلية، غير أن من أبرز جوانب ضعفها أنها ركزت على قطاع واحد فقط (الخدمات المالية)، ما يُحد من تعميم نتائجها. وإنطلاقاً من هذه الرؤية الديناميكية؛ سعت دراسة (Boham, et al.,2022) إلى تأطير مفهوم " الجاهزية الزمنية " في بيئة المراجعة الداخلية، وقد اعتمدت على المنهج الكيفي من خلال مقابلات مُعمقة مع رؤساء وحدات المراجعة في كبرى الشركات مُتعددة الجنسيات. وقد أظهرت النتائج أن أحد أهم مُعوقات التوقيت الرقابي هو " الإعتماد على دورات زمنية دورية "، وليس الإستجابة للمُحفزات الفعلية في البيانات. وقد أوصت الدراسة بالتحول نحو أنظمة مراجعة مدفوعة بالأحداث (Events-Driven Auditing) وقد كانت نقطة قوتها في إبرازها للبُعد الإدراكي والزمني معاً، في حين أن نقطة الضعف كانت في إعتمادها على الإنطباعات الذاتية دون بيانات كمية داعمة. وفي تأكيد على أهمية التوقيت في رفع كفاءة المراجعة؛ جاءت دراسة (Sebrina, et al.,2023)، والتي تناولت

العلاقة بين توقيت التدخل الرقابي وجودة مؤشرات الأداء التشغيلي. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، حيث تم تحليل بيانات ٢٢٠ شركة مُدرجة في بورصات عالمية، وجرى تتبع توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية ومقارنتها بنتائج الفحص ومؤشرات المخاطر المالية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة محورية مفادها أن "المراجعة المبكرة" تسهم في الحدّ من الانحرافات بنسبة تتجاوز ٤٠٪ مقارنة بالمراجعة المؤجلة أو الدورية. وقد شكلت الدراسة نقلة كمية نوعية في ربط التوقيت بالنتائج التشغيلية، غير أن من أوجه القصور أنها لم تفصل بين أنواع المراجعة من حيث النطاق والعمق. ومن زاوية إستراتيجية مختلفة؛ تناولت دراسة (Sanjalawe,2024) دور التوقيت في مراجعة العمليات القائمة على الأتمتة والذكاء الاصطناعي، حيث تم التركيز على المراجعة التفاعلية المبنية على تحليل البيانات الآنية. وإستخدمت الدراسة منهج دراسات الحالة التفسيرية (Explanatory Case Study) على ثلاث شركات أمريكية إعتمدت على مراجعين داخليين يعملون بالتزامن مع نظام التحليل الفوري للمعاملات. وقد أظهرت النتائج أن مراجعة البيانات في لحظتها الزمنية يُعزز بشكل واضح من فاعلية الكشف عن الأخطاء، كما يرفع من ثقة الإدارات التنفيذية في تقارير المراجعة. وتكمن قوة الدراسة في دمجها للجانب الزمني مع التكنولوجيا الحديثة، إلا أن أحد جوانب الضعف كان في محدودية الحالات المدروسة والتي قد لا تُمثل التنوع المؤسسي الكافي. وإنسجاماً مع هذا التوجه التكنولوجي؛ أكدت دراسة (Johri,2025) أن "توقيت المراجعة الداخلية" لم يُعدْ عُصراً تنظيمياً فقط، بل أصبح خياراً إستراتيجياً يعكس مدى نُضج المؤسسة رقمياً. وقد إعتمدت الدراسة على تحليل ثانوي لعدد كبير من تقارير المراجعة، مع بناء إطار تحليلي يقيس مدى إقتراب التوقيت من لحظة المعاملة. وخلصت إلى أن الشركات التي تعتمد على مراجعة لحظية تتخفف فيها مؤشرات التأخير في تقارير المراجعة بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالمنظمات التقليدية. من أبرز نقاط القوة أنها جمعت بين البيانات الثانوية والتحليل الإستراتيجي، في حين كان من أبرز أوجه الضعف غياب الأدلة التجريبية المباشرة. وفي إطار دراستها للمنظور الإستراتيجي لوظيفة المراجعة؛ قدّمت (Amaroch & Azegagh,2025) نموذجاً إطارياً لتحليل التوقيت المثالي لتدخل المراجع الداخلي، وذلك بناءً على تصنيف المخاطر الزمنية. واعتمدت الدراسة على منهج النمذجة النظرية والتحقق التجريبي عبر محاكاة سيناريوهات رقابية، وقد إقترحت ثلاثة أطر للتدخل الزمني: (الوقائي، الأنّي، والعلاجي). وقد أظهرت الدراسة أن النمط الوقائي القائم على البيانات الفورية يُعد الأكثر كفاءة في بيئة الأعمال

الرقمية. وتتمثل القوة الجوهرية لهذه الدراسة في طابعها التنظيري المدعوم بنتائج كمية، بينما يبقى ضعفها في الحاجة لإختبار النموذج في بيئة أعمال حقيقية. وفي دراسة حديثة ومؤثرة، قام (Liu, et al., 2025) بتحليل تأثير سرعة الإستجابة الرقابية على جودة قرارات المراجعة الداخلية. وتم استخدام المنهج التجريبي من خلال إعداد مجموعتين من المراجعين: إحداهما تعمل بتقارير فورية، والأخرى بتقارير دورية، في بيئة مالية افتراضية. وقد بينت النتائج أن المجموعة الأولى إستطاعت إكتشاف ٢٧٪ أكثر من الحالات الشاذة، مما يدل على الأهمية الحاسمة لتوقيت التدخل. وتكمن قوة الدراسة في تصميمها العملي المتقدم، إلا أن ضعفها يتمثل في طابعها المختبري الذي قد لا يحاكي التعقيد الفعلي في بيئات الأعمال الواقعية.

وبذلك؛ يتضح أن التوقيت لم يعد متغيراً هامشياً في سياق المراجعة الداخلية، بل بات محكراً إستراتيجياً يُعيد تشكيل أنماط الفحص، وأساليب كشف الانحرافات، وآليات التفاعل مع المخاطر. ومن هذا المنطلق، يُمكن القول؛ إن الجيل الجديد من المراجعة الداخلية يجب أن يتمحور حول الفورية والتفاعل اللحظي مع المعاملات، لا حول الدورية والتقارير المؤجلة.

المجموعة الثالثة: دراسات تناولت أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية (Timing Of The Internal Audit Process).

إتجهت بعض الدراسات المعاصرة إلى إستكشاف العلاقة التكاملية بين تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) وتوقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، من مُنطلق أن بنية Blockchain الزمنية المتسلسلة، وما توفره من خاصية التوثيق اللحظي والتزامن الرقمي، تُعد عناصراً مثالية لتقليص الفجوات الزمنية التقليدية التي كانت تُعيق المراجعة الداخلية من أداء دورها الإستباقي بكفاءة.

وقد برز هذا التوجه بوضوح؛ في دراسة محورية أعدها (Vasarhelyi, et al., 2021)، والتي سعت إلى إستكشاف كيف يُمكن لتقنية Blockchain أن تُحدث تحولاً في نموذج المراجعة التقليدي من مراجعة لاحقة إلى مراجعة لحظية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النظري مدعوماً بدراسة حالات لشركات تقنية ناشئة تطبق نماذج رقابية آنية عبر منصات Blockchain. وتوصلت الدراسة إلى أن الدمج بين "سجل زمني غير قابل للتغيير" الذي توفره Blockchain، و"الوصول الفوري للبيانات" يُعيد تعريف عنصر التوقيت في بيئة المراجعة الداخلية، بحيث لا يظل مُرتبطاً بدورات شهرية أو ربع سنوية، بل يتحول إلى عملية مراقبة لحظية دائمة. وقد كانت نقطة القوة في الدراسة هي إظهارها للتماهي العميق بين الطبيعة الزمنية لـ Blockchain ومُتطلبات المراجعة الدقيقة، بينما

نمّثل أبرز جوانب الضعف في غياب اختبارات كمية تدعم هذا الطرح التجريبي. وانطلاقاً من هذه الفرضية؛ جاءت دراسة (Sharma,2022) لتُعزز الطرح الزمني عبر تحليل مُعمق لدور Blockchain في تحويل الوظيفة الرقابية الداخلية من نمط تقليدي يتسم بالتأخر الزمني، إلى نمط لحظي مدفوع بالمعاملات الآنية. حيثُ إستخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي المُقارن، حيثُ حلل ممارسات مُراجعة داخلية في شركات تعمل بمنصات ERP تقليدية، وأخرى تُطبق تقنيات Blockchain في تسجيل المعاملات. وخلصت الدراسة إلى أن مُتوسط الفجوة الزمنية بين وقوع الحدث المالي وتسجيله في بيئة المُراجعة الداخلية ينخفض بنسبة تتجاوز ٦٠٪ عند إستخدام Blockchain، مما يفتح المجال لرقابة زمنية مُتزامنة. وتُعد قوة هذه الدراسة في إتساع العينة وتحليلها العملي، لكن من أبرز أوجه القصور أنها لم تُعالج صعوبة تكامل Blockchain مع بعض أنظمة المُراجعة القائمة. وإستكمالاً لهذا التوجه؛ قامت دراسة (Mitchell & Reynolds,2023) بتقديم نموذج مُحاسبي تطبيقي يُوضح كيف يمكن لمُدخلات Blockchain أن تُغذي نظم المُراجعة الداخلية بمعطيات لحظية قابلة للمُراجعة، وبالتالي يُعاد تشكيل مفهوم "توقيت الفحص الرقابي". وإستخدمت الدراسة المنهج التطبيقي من خلال تطوير إطار مُتكامل لدمج Blockchain في آليات المُراجعة الداخلية الزمنية. وقد أظهرت النتائج أن وجود طبقة بيانات موثقة ومؤرخة زمنياً داخل كُل مُعاملة يُمكن المُراجع الداخلي من مُراجعة العمليات دون إنتظار انتهاء الدورة المُحاسبية، مما يحوّل عملية التوقيت من قرار تنظيمي إلى خاصية تلقائية. وقد تميزت الدراسة بقدرتها على الربط بين التقنية والرقابة الزمنية، غير أنها إقتصرت على الجانب البنوي ولم تختبر أداء النموذج على بيانات حقيقية. وبنفس الروح التحليلية؛ جاءت دراسة (Mheuka,2024) لتتعمق في أثر التوقيت الزمني الذي تُتيحه Blockchain على الأداء العملي لوحدات المُراجعة الداخلية. وقد إستخدمت الدراسة المنهج التجريبي عبر إختبار فعالية مُراجعة داخلية لبيئة مالية رقمية تعتمد على Blockchain، مُقارنة ببيئة تقليدية. وأظهرت النتائج أن المُراجعين القادرين على الوصول الفوري إلى البيانات الزمنية الدقيقة عبر تقنية Blockchain يُحققون دقة أكبر في تقييم العمليات، ويُبلغون عن المخاطر في توقيتات أقرب بنسبة ٤٧٪ من نظرائهم في البيئة التقليدية. وتكمن قوة الدراسة في دمجها التحليل الزمني مع إختبارات الأداء، أما نقطة ضعفها فتكمن في أن بيئة التجريب كانت إفتراضية وليست ميدانية فعلية. أما دراسة (Douglas & Spencer,2025)، فقد ركّزت على

الجانب الزمني للمساءلة الداخلية، إذ قامت بتحليل أثر الطابع الزمني المُدمج في سلسلة الكُتل على قدرة المُراجع الداخلي على تحديد " التوقيت الأمثل" للتدخل الرقابي. وتم استخدام المنهج المُختلط، حيثُ جمعت بين تحليل مُحتوى سجلات رقمية مؤرخة على Blockchain، ومُقابلات مع مُراجعين داخليين في مؤسسات مالية. وخلصت الدراسة إلى أن خاصية " عدم القابلية للتعديل مع تأريخ لحظي " التي تُميز Blockchain، تمنح المُراجع الداخلي مرونة فائقة في توقيت قرارات التدخل والإنذار المُبكر. وتجلّت قوتها في تعددية أدواتها المنهجية، بينما كانت أبرز ثغراتها في محدودية عدد المؤسسات التي شملتها المُقابلات الميدانية. وفي سياق يعكس أهمية هذه التحولات الزمنية في المُراجعة الرقمية؛ توصلت دراسة (Gallego,2025) إلى أن دمج Blockchain مع وحدات المُراجعة الداخلية يؤدي إلى بروز ما يُسمى بـ " الزمن الرقابي الفوري "، وهو التوقيت الذي يُتاح فيه للمُراجع الداخلي إجراء تقييم فوري مُتزامن مع وقوع الحدث، لا بعده. وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل البيانات الضخمة في ثلاث مؤسسات صناعية تُطبق نماذج مُراجعة داخلية مبنية على Blockchain وقد أظهرت النتائج أن زمن إتخاذ القرار الرقابي تقلّص بنسبة تصل إلى ٦٨٪، وهو ما ينعكس إيجابيًا على فعالية النظام الرقابي بالكامل. وتمثلت قوة الدراسة في أنها وفّرت أدلة كمية قوية، لكنها ركزت على جانب السرعة دون تحليل دقيق لتأثير ذلك على نوعية القرارات الرقابية. وهكذا، يتّضح بجلاء أن العلاقة بين Blockchain وتوقيت المُراجعة الداخلية لم تُعد مجرد تصور نظري، بل أصبحت واقعًا رقبائيًا جديدًا يُعيد تشكيل جوهر المُراجعة. فقد كشفت الأدبيات والدراسات الحديثة أن خاصية التوثيق الزمني اللحظي، وعدم قابلية التعديل مع التزامن الكامل التي تُميز Blockchain، تُسهم بشكل جذري في إعادة صياغة توقيت تنفيذ مهام المُراجعة الداخلية من النماذج المؤجلة إلى النماذج الفورية المُستجيبة للمخاطر والمُركزة على البيانات الآنية، وهو ما يُعزز من جودة القرارات الرقابية، ويُقلل من الفاقد الزمني، ويُعظم من إستجابة المُراجعة للمخاطر الديناميكية في بيئة الأعمال الرقمية.

١/٢ التعليق على الدراسات السابقة:

- بعد استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث لكل مُتغير على حده، تبين ما يلي:

- أولًا: تُظهر الدراسات التي تناولت تقنية في السياق المُحاسبي والرقابي، تركيزًا واسعًا على الخصائص الجوهرية لتقنية (Blockchain)، مثل التشفير، واللامركزية، والشفافية، وعدم

القابلية للتعديل، وتوثيق الأحداث بشكل لحظي. وقد اتجهت أغلب هذه الدراسات إلى تناول الأثر العام للتقنية على الأنظمة المحاسبية أو على وظيفة المراجعة بوجه عام، مع إغفال التركيز الدقيق على توقيت أداء المهام الرقابية الداخلية. وإن أغلب الدراسات ضمن هذه المجموعة استخدمت مناهج تحليلية نظرية أو دراسات حالة على أنظمة محاسبية كبرى، وركزت على المزايا التقنية من منظور عام دون تخصيص زمني دقيق أو ارتباط مباشر بتوقيت المراجعة الداخلية. وبالتالي؛ وعلى الرغم من القيمة التمهيدية لهذه الدراسات، إلا أن نقطة الضعف الجوهرية فيها كانت في غياب البعد الزمني الدقيق المرتبط بوظيفة المراجعة الداخلية تحديداً، وهو ما يُعد مكوناً محورياً في إشكالية البحث الحالي.

- ثانياً: أما الدراسات المتصلة بـ توقيت المراجعة الداخلية، فقد تطرقت إلى أهمية العنصر الزمني في المراجعة، لا سيما في البيئات المعقدة رقمياً، وأبرزت أثر التأخر في اكتشاف المخاطر، أو الإبلاغ عنها على جودة المراجعة. وقد ركزت هذه الدراسات على قضايا مثل: (الفاصل الزمني بين وقوع الحدث والتدخل الرقابي - التوقيت الأمثل لتنفيذ المهام - التوقيت كأداة لتعزيز الفعالية الرقابية)، ولكن أغلبها تعامل مع عنصر التوقيت كمفهوم منفصل عن البنية التكنولوجية المؤثرة فيه. كما أن عدداً من هذه الدراسات تبنت نماذج كمية تقليدية لتحليل العلاقة بين التوقيت والمخرجات الرقابية، دون إدماج حقيقي للأنظمة الرقمية الحديثة مثل Blockchain، مما يُبرز ثغرة واضحة في دمج المفهوم الزمني مع التقنية المؤثرة فيه.

- ثالثاً: ورغم ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين Blockchain وتوقيت المراجعة الداخلية، فإن بعضها بدأ يلامس هذا التداخل، خاصة في سياق التحول نحو المراجعة الرقمية اللحظية. ومع ذلك؛ فإن هذه الدراسات - في حدود ما رصده الباحثان - لا تزال في مراحلها الأولية، وغالباً ما تتسم إما بكونها استكشافية نظرية تعتمد على فرضيات مستقبلية دون اختبار ميداني، أو بإعتمادها على بيانات رقمية افتراضية دون اتصال واقعي بسياقات الأعمال الميدانية. كما أن عدداً من هذه الدراسات لم يُمَيِّز بوضوح بين مفهومي " التوقيت " و " الوقت "، واستخدم المصطلحين كمترادفين، بينما يُمثل " التوقيت " مفهوماً استراتيجياً أكثر دقة، يتصل بموضع تنفيذ الإجراء داخل التسلسل الزمني، لا مجرد قياس

مدة الإجراء. وهذا الخلط الإصطلاحي يُعد من أبرز جوانب القصور المنهجية التي تجاوزها البحث الحالي من خلال ضبط المفاهيم المُحاسبية وتحديد نطاقها الزمني بدقة.

- **رابعاً: على المستوى المنهجي؛** يتّضح أن غالبية الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل النظري أو دراسات الحالة أو النماذج التحليلية التجريبية الجزئية، بينما تُعاني بيئة البحوث المُحاسبية من نقص واضح في الدراسات الميدانية التي تختبر العلاقة الفعلية داخل المؤسسات. وتحديدًا، فإن الجمع بين (*Blockchain*) كتقنية رقمية مُهيكلّة والتوقيت كمحدد زمني إستراتيجي في المراجعة الداخلية لم يُتناول بشكل كافٍ في الدراسات، مما يُعد فراغًا علميًا قائمًا يستوجب المُعالجة.

- **ويُضاف إلى ما سبق؛** أن دراسات كثيرة وقعت في فخ التركيز على جودة المراجعة الداخلية من حيث النتائج، مثل الإكتشاف المبكر، أو تقليل الأخطاء، أو تعزيز الثقة، دون التركيز على التوقيت كمدخل سببي مؤثر في تحقيق تلك النتائج. كما أن قلة من الدراسات - إن وُجدت - عالجت التغير البنوي في نماذج التوقيت داخل نظم المراجعة عند توظيف *Blockchain*، رغم ما تتيحه التقنية من طوابع زمنية متسلسلة تُعيد تعريف المراحل الرقابية وتوقيتات التنفيذ والإبلاغ.

- **ومن الزاوية الزمنية؛** يلاحظ أن عددًا من الدراسات عالجت " الوقت " بوصفه مُقياسًا تقليديًا للسرعة أو التأخير، بينما لم تُقدّم سوى قلة قليلة تصورًا تحليليًا دقيقًا لمفهوم " التوقيت " كعنصر إستراتيجي يُسهم في تعزيز الإستجابة الرقابية اللحظية، وتكثيف التدخل المُحاسبي عند اللحظات الحرجة. وهذا ما يُعدّ فجوة نوعية في الدراسات، إذ أن التوقيت ليس مسألة زمنية فحسب، بل هو بنية قرارية تعكس كفاءة المراجعة في التفاعل اللحظي مع البيانات المُحاسبية. وأن غياب هذا التمييز المفاهيمي بين " التوقيت " و " الوقت " قد أدى إلى خلط منهجي يُضعف الأثر العلمي للدراسات القائمة، ويُحدّ من إمكانيات التوظيف التطبيقي لمخرجاتها.

- **أما من زاوية المراجعة الداخلية؛** فبرغم إهتمام بعض الدراسات بدور سلسلة الكُتل في دعم المصادقية والشفافية، فإن الانشغال كان في أغلبه مُنصبًا على المراجع الخارجي ومُتطلباته المهنية والتنظيمية، في حين أن المراجعة الداخلية، بوصفها آلية رقابة آنية ومُتكررة ومُتغلغلة

في الهيكل التشغيلي، لم تُمنح المساحة التحليلية الكافية التي تُبرز كيف يُمكن لتقنية الـ Blockchain أن تُحدث تحولًا جوهريًا في طبيعة عملها الزمني. وأن مُحدودية التناول العميق للمراجع الداخلي بوصفه مُستفيدًا مُباشرًا من التزامن الزمني والشفافية الرقمية، تُعد من أبرز الثغرات التي تكشفها الدراسات السابقة، ما يُشكل دافعًا علميًا لتوسيع أفق البحث في هذا المسار تحديدًا.

- **وعلى مستوى المنهجيات؛** يُلاحظ تباين في القوة البحثية بين الدراسات؛ فبينما إُعتمدت بعض الأبحاث على أساليب تحليلية كمية قادرة على التعميم الإحصائي، ولجأت أخرى إلى مناهج نوعية أو تحليلية نصية أضاءت الجوانب المفاهيمية بصورة ثرية. غير أن القصور المنهجي يتمثل في قلة الدراسات الميدانية التي تربط بين التطبيقات الحقيقية في بيئات الأعمال الفعلية وبين تأثير (Blockchain) على التوقيت الرقابي الداخلي في سياق ديناميكي، الأمر الذي يقلل من قابلية تعميم الإستنتاجات ويُضعف صلاحية النتائج لأغراض السياسات والقرارات المؤسسية.
- **وبشكل عام؛** عند إستقراء المشهد البحثي المرتبط بأثر تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، يُمكن ملاحظة بروز تيار فكري حديث يُعيد تشكيل المنهج الرقابي الزمني من منظور تقني مُتقدم، لكنه ما يزال في طور التكوين المفاهيمي. ولقد قدمت الدراسات السابقة قاعدة تأسيسية بالغة الأهمية في رسم معالم العلاقة بين الابتكار التكنولوجي والفاعلية الزمنية للوظيفة الرقابية، إلا أن معظم هذه الجهود - رغم تميزها الجزئي - ما زالت تنحصر في تناول التقنية كأداة مُساندة، لا كمكوّن بنيوي يُعيد هيكلة الإيقاع الزمني لوحدات المراجعة الداخلية.

٣/٢ أهم ما يُميز البحث الحالي وتحديد الفجوة البحثية

يعالج هذا البحث قضية محورية ظلت مهمّشة في مُعظم الدراسات السابقة، ألا وهي: أثر إستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية، حيثُ ينطلق البحث من قناعة علمية راسخة بأن " التوقيت " - بوصفه عنصراً زمنياً إستراتيجياً - يُمثل البُعد الأكثر حساسية في فعالية التدخل الرقابي، خصوصًا في البيئات الرقمية التي تتسم بتدفق معلوماتي لحظي وبمخاطر تشغيلية مُتغيرة بإستمرار. وما يُميز هذا البحث بحق أنه لا يتناول الزمن كمجرد بُعد

إجرائي أو مؤشر كفاءة، بل يُعيد تأطيره بوصفه عاملاً مؤثراً في جودة المراجعة الداخلية واستجابتها الفورية للمخاطر.

وتكمن الفجوة البحثية الجوهرية التي يُعالجها هذا البحث في غياب الدراسات التي تناولت العلاقة التكاملية بين خصائص تقنية - Blockchain كمنظومة قائمة على التوثيق اللحظي والشفافية الزمنية - وبين " توقيت تنفيذ مهام المراجعة الداخلية "، باعتباره مُحددًا رئيسًا لفعالية الرقابة الداخلية. فمعظم الدراسات السابقة - رغم تناولها لأثر Blockchain على الشفافية والمصادقية والإفصاح - أغفلت البُعد التوقيتي للمراجعة الداخلية، ولم تُميز بدقة بين (" الوقت " و " التوقيت ") مما أفرز الدراسات التي تركز على التحسين الزمني العام دون الغوص في " اللحظة الرقابية المثلى " التي تُحدث الفرق النوعي في بيانات الأعمال الرقمية.

٤/٢ اشتقاق فرض البحث

في ظل ما تقدم ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة في ضوء مُشكلة البحث، والهدف منه يُمكن صياغة فرض البحث الذي يقوم على إختبار " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية ". ويُأخذ الصيغة التالية في صورته العدمية: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية.

٣- الإطار النظري للبحث

١/٣ نشأة ومفهوم سلسلة الكتل الرقمية:

تمتلك تقنية سلسلة الكتل الرقمية القدرة على النمو لتكون حجر الأساس لأنظمة حفظ السجلات في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تكتسب تلك التقنية اليوم الكثير من الاهتمام العام، وتُستخدم في مجموعة مُتنوعة من التطبيقات ولا تقتصر فقط على العملات الرقمية (الشناوي، ٢٠٢٢).

ويعود تاريخ تقنية سلسلة الكتل الرقمية إلى أوائل التسعينيات ففي عام ١٩٩١م قدم الباحثان ستيوارت هابر ودبليو سكوت ستورنيتا حلاً عملياً من خلال العمل على سلسلة من الكتل المؤمنة بالتحفير بحيث لا يُمكن لأحد العبث أو التلاعب بالطوابع الزمنية للوثائق. وفي عام ١٩٩٢م قاموا بترقية نظامهم من خلال دمج شجرة ميركل (Merkle Tree) التي عززت الكفاءة من خلال جمع عدة وثائق في كتلة واحدة. وفي نوفمبر عام ٢٠٠٨م قدم "ساتوشي ناكاموتو" Satoshi Nakamoto تكنولوجيا سلسلة الكتل كطريقة لإنشاء آلية دفع لعملة (Bitcoin) الرقمية، دون وجود جهة مركزية

موثوقة للتحقق من صحة هذه المعاملات (Yang,2022). وكان الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو استخدام نظام لتشفير تسلسل البيانات في الملفات الإلكترونية حتى لا يتم التلاعب بها أو تزويرها. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام العديد من الأساليب الرياضية وأساليب التشفير. وفي المرحلة الثانية؛ من مراحل تطور تكنولوجيا سلسلة الكتل ظهرت تطبيقات جديدة لها. فقد تم استخدام تقنية العقود الذكية في العديد من المجالات مثل العقارات والتمويل، وغيرهم الكثير والكثير. كما ركزت المرحلة الثالثة من التطور على استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في المجالات غير المالية بما في ذلك الخدمات الحكومية والثقافة، والرعاية الصحية. أيضاً؛ مع إدخال الذكاء الاصطناعي، ظهر الجيل الرابع من تكنولوجيا سلسلة الكتل. مما عزز قدرتها على بناء بيئات لا مركزية وموثوقة للمعلومات (Hisseine,et al.,2022).

■ **ويتضح للباحثين؛** أن نشأة سلسلة الكتل الرقمية لم تكن محض صدفة تقنية، بل كانت إستجابة حاسمة لأزمة الثقة التي عصفت بالمؤسسات المالية عام ٢٠٠٨م، لتولد كمنظومة مُحاسبية رقمية تُعلي من مبادئ عدم قابلية التلاعب، والشفافية، والتحقق اللامركزي. فهي ليست مجرد تطور في أدوات الحفظ، بل تحولت إلى بنية مُحاسبية تشفيرية تُعيد تعريف مفاهيم التوثيق، وتُحوّل السجلات المالية التقليدية إلى سلاسل بيانات محصنة بخوارزميات لا تقبل التعديل ولا تُجيز الغموض.

وتتعدد التعريفات الخاصة بتقنية سلسلة الكتل الرقمية؛ حيثُ ترجع تسمية تقنية سلسلة الكتل الرقمية بهذا الاسم إلى طبيعة عملها وطريقة تسجيل المعاملات وحفظها، فهي تقوم بتسجيل كل مُعاملة تتم داخل الشبكة في كتلة وترتبط الكتل مع بعضها بعضاً، لذلك أطلق عليها سلسلة الكتل الرقمية أو (Blockchain).

وتكمن فكرة تقنية سلسلة الكتل الرقمية في إمكانية تبادل القيمة بين طرفين دون وجود نظام مركزي، والقيمة هنا يُمكن أن تكون مبالغ مالية، أو ملكيات مثل: (ملكية عقارات، ملكية سيارات، ملكية فكرية، علامات تجارية وغيرها.....)، فأى شيء له قيمة عادة ما يتم تبادله بين طرفين في ظل نظام مركزي يؤكد ويوثق ويعتمد هذا التبادل، لكن تقنية سلسلة الكتل الرقمية تعتمد على تقنيات تشفير وخوارزميات إتفاق وشبكة لا مركزية وبروتوكول لعمل هذا التبادل دون وجود نظام مركزي مما يُقلل المخاطر والتكاليف لجميع المعنيين (الرحيلي، الضحوي، ٢٠٢٠).

ولا يوجد تعريف مُوحد مُتفق عليه لتقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain)، فُعرفت على أنها دفتر بيانات مُوزع، يتم الاحتفاظ به وتحديثه من خلال شبكة من أجهزة الكمبيوتر في جميع أنحاء

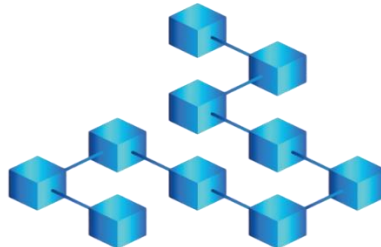
العالم، ويتم تخزين جميع بيانات المعاملات الجديدة بمجرد التحقق منها في كتل، كل كتلة تحتوي على طابع زمني و رابط تشفير يربطها بالكتلة السابقة لتشكل سلسلة الكتل الرقمية ويتم الاحتفاظ بنسخ من سلسلة الكتل الرقمية بشكل جماعي من قبل جميع أجهزة الكمبيوتر دون الاعتماد على مركزية مُحددة (Tang, et al.,2019).

وتوصف بأنها نظام دفتر أستاذ لامركزي، يقوم بتخزين المعلومات ويسمح بإجراء معاملات آمنة دون الحاجة إلى أي وسيط حيث يتم تخزين المعلومات على أجهزة الكمبيوتر ومراقبتها من قبل أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم وتضمن عدم تمكن أي كيان من السيطرة على الشبكة بما في ذلك المديرين التنفيذيين للشركات. هذه الطبيعة اللامركزية لتقنية سلسلة الكتل الرقمية مقترنة بالسرعة والأمان والشفافية مما يجعل هذه التكنولوجيا ضرورية لأولئك المشاركين في حوكمة الشركات (Singh, et al.,2019).

كما عرفها البعض الآخر بأنها "سلسلة من الكتل، وكل كتلة لها بصمة خاصة بها، بالإضافة إلى أنها تتضمن بصمة الكتلة السابقة لها للحفاظ على ترابط الكتل وفقاً للتسلسل الزمني للمعاملات" (Alam,2019; Chang & Hsieh,2022).

كما تُعرف بأنها " قاعدة بيانات موزعة " حيث ظهرت كسجل للمعاملات في العملة الافتراضية بتكوين (Bitcoin)، وذلك بغرض الحفاظ على سجلات البيانات لتلك المعاملات من التلاعب حيث تُتيح تبادلاً آمناً للأموال أو الأسهم أو الحقوق، فهي تعمل كسجل إلكتروني (دفتر أستاذ) لمعالجة الصفقات وتدوينها بما يُتيح لكل الأطراف تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث (نخال، ٢٠٢٠).

- ويُقدم الشكل التالي تصور تقريبي لتقنية سلسلة الكتل



شكل رقم (١) - تصور تقريبي لتقنية سلسلة الكتل - Blockchain

المصدر: موقع arabictrader,2022

وبعد استعراض الباحثان للتعريفات السابقة يُمكن استخلاص تعريف شامل لسلسلة الكُتل الرقمية:

" بأنها شبكة معلوماتية عملاقة تدعمها تكنولوجيا تشفيريه، تحتوي على مجموعة من الأجهزة أو العُقد، تُستخدم لإنشاء سجل موزع وآمن للمعاملات، فهي تقنية لا مركزية لتسجيل المُعاملات والمعلومات بطريقة آمنة وشفافة. تُشبه دفتر الأستاذ الرقمي، حيث يتم تسجيل جميع المُعاملات بشكل دائم وتوزيعها على شبكة من أجهزة الكمبيوتر كُل جهاز فيها يُمثل قاعدة بيانات ودفتر أستاذ رقمي لا مركزي موزع، فهي بمثابة حجر الأساس لأنظمة حفظ السجلات في جميع أنحاء العالم، وكُل كُتلة لها بصمة خاصة بها، بالإضافة إلى؛ أنها تتضمن بصمة الكُتلة السابقة لها للحفاظ على ترابط الكُتل وفقاً للتسلسل الزمني للمُعاملات، وأي مُعاملة تتم بين طرفين تكون مجهولة الهوية فالأشخاص في نظام سلسلة الكُتل الرقمية هم مُجرد "أكواد" مما يجعل البيانات أكثر خصوصية، وتخضع للتحقق، والتأكيد على صحتها من قبل باقي أجهزة الشبكة ."

٢/٣ خصائص سلسلة الكُتل الرقمية:

في إطار إستعراض الباحثان لطبيعة تقنية سلسلة الكُتل الرقمية، ونظراً لما تتميز بها تكنولوجيا سلاسل الكُتل من ميزات وخصائص عديدة وفريدة، سوف يتم تناول الخصائص الأساسية التي تعتمد عليها هذه التقنية والتي جعلت Blockchain مصدر إهتمام الأفراد والشركات في مُختلف القطاعات. **وتتمثل في الآتي:**

١/٢/٣ التحقق العام (Public Verifiability):

تحتوي تقنية سلسلة الكُتل الرقمية على سجل تاريخي لكافة المُعاملات المالية مع إمكانية التحقق من كُل مُعاملة مالية تمت على الإطلاق، وذلك يرجع لكون تقنية Blockchain تقوم على أساس إستحداث قيد مُحاسبي ثالث يتمثل في السياسات التي توفرها تلك التقنية للتحقق من البيانات والمعلومات المالية، مما يُساعد على التحقق من كُل عملية، مما يضمن عدم حدوث أي خطأ، وبما يسمح بدخول أو مُغادرة أحد أو بعض المُشاركين في السلسلة حسب رغبتهم، دون تعطيل أو تأثير على كفاءة بقية الشبكة (سيد، ٢٠١٩).

٢/٢/٣ سلامة المعلومة (Information integrity):

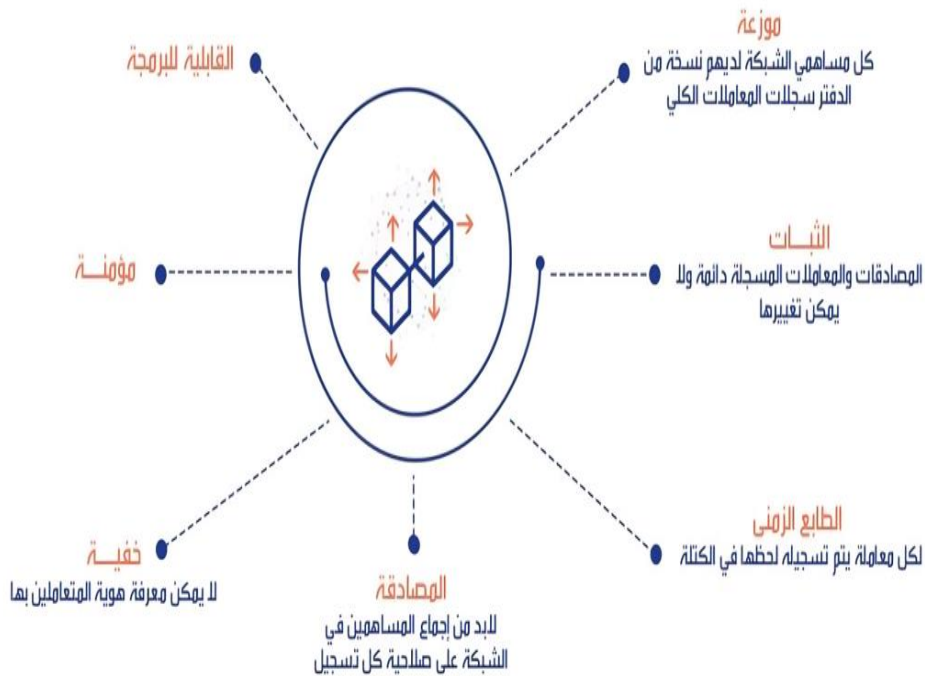
تضمن سلامة المعلومات حماية المعلومات من التعديلات غير المصرح بها، أي أن البيانات المُستردة صحيحة. وترتبط سلامة المعلومات ارتباطاً وثيقاً بإمكانية التحقق العام، إذا كان النظام يوفر إمكانية

التحقق العام، ويُمكن لأي شخص التحقق من سلامة البيانات، خلاف ذلك؛ لا يُمكن ضمان النزاهة إلا إذا لم يتم اختراق النظام المركزي (Wüst & Gervais, 2018).

٣/٢/٣ دفتر الأستاذ الموزع (Distributed Ledger Technology):

هو دفتر رقمي يتم تخزين وتسجيل جميع المُعاملات عليه بشكل رقمي، حيث يُمكن من خلاله التحقق من صحة البيانات المُخزنة في الكُتل المُشاركة على الشبكة والتي تعتمد على قواعد موحده

خصائص تقنية دفتر المعاملات الموزع DLT



(Martino, 2016). حيث إنه لا يُمكن إجراء أي تعديل عليه لأن كل مُعاملة مُسجلة بشكل فريد، وتتميز هذه الخاصية بأنه يُمكن التحقق من صحة البيانات والمُعاملات المُسجلة باستخدام الطابع الزمني، كما يُمكن التحقق منه لتحسين إمكانية التتبع والشفافية وقابليتها لمراجعة المُعاملات المُخزنة في سلسلة الكُتل (Zheng, et al., 2018).

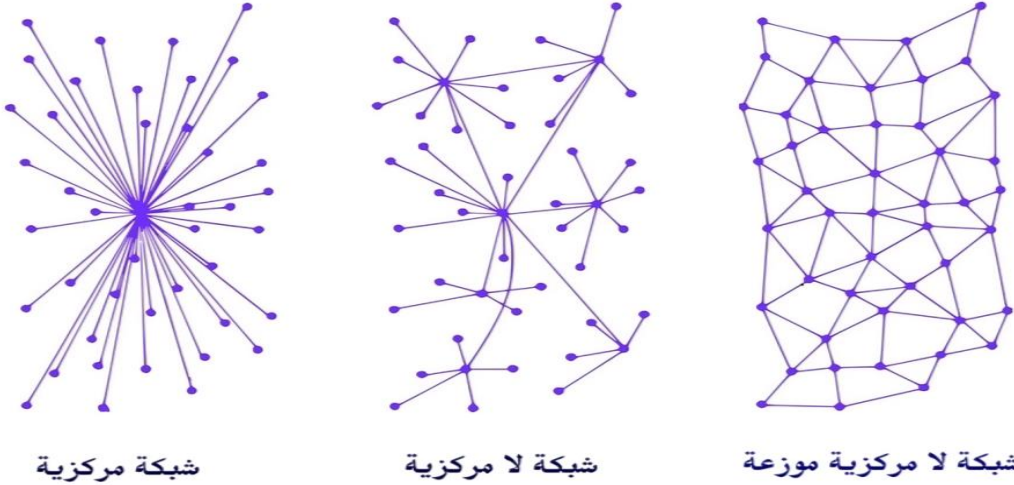
– ويُقدم الشكل التالي أهم خصائص دفتر الأستاذ الموزع

❖ شكل رقم (٢) – دفتر الأستاذ الموزع (Distributed Ledger Technology)

المصدر: موقع arabictrader, 2022

٤/٢/٣ شبكة لا مركزية موزعة (Decentralized, Distributed):

لا تحتاج تقنية سلسلة الكتل الرقمية إلى طرف ثالث وسيط بين أطراف المعاملة، على عكس الشبكات التقليدية التي تتطلب وجود سلطة مركزية تسمح وتتحكم في إجراء العملية، ففي كل مرة يرغب



المستخدمون فيها إضافة بيانات أو تعاملات إلى هذه السلسلة يتم التحقق منه وفقاً لإجماع المشاركين في السلسلة قبل أن يتم توزيعها على جميع العقد (Nodes)، بحيث تحتفظ كل عقدة بنسخة من السلسلة بأكملها والتي تتضمن الكتل التي تم التحقق منها وإضافتها، وبذلك لم تعد هناك حاجة لوجود طرف ثالث لإتمام العملية أو التحقق منها، فنظام الإجماع المُتبع يُحافظ على تناسق البيانات في الشبكة الموزعة (Lin & Liao, 2017).

- ويوضح الشكل التالي أنواع شبكات سلسلة الكتل الرقمية

❖ الشكل (٣) - أنواع شبكات سلسلة الكتل الرقمية

المصدر: موقع arabictrader, 2022

٥/٢/٣ الثقة والشفافية (Trust & Transparency):

تتميز تقنية سلسلة الكتل الرقمية بالشفافية، فيمكن لكل مُستخدم على الشبكة الإطلاع على جميع البيانات والمعاملات بتفاصيلها، فضلاً عن توفر آلية موثوق بها للتحقق من صحة المعاملات التي يتم تسجيلها في الكتل مما يضمن عدم الاتصال من المعاملة في ظل عدم الحاجة لوجود طرف ثالث موثوق به كالبنوك. وعلاوة على ذلك؛ توفر عملية تسلسل الكتل مزيداً من الثقة حيث أن كل كتلة

تحتوي على معلومات خاصة بالكتلة السابقة مما يعني التحقق الآلي من سلامة وصحة كل كتلة، ويتطلب أي تعديل للبيانات الموجودة في الكتلة تعديل جميع الكتل السابقة في السلسلة، وهذا يجعل منها قاعدة بيانات يُمكن الوثوق بها، والإعتماد عليها (Wüst, & Gervais, 2018).

٦/٢/٣ الاقتراب إلى الوقت الفوري (Real-time) في تسوية ومعالجة المعاملات:

تُساعد تكنولوجيا سلسلة الكتل على تسوية ومعالجة المعاملات بسرعة أكبر؛ فأى معاملة تحدث على سلسلة الكتل الرقمية يجب أن تأخذ بصمة الوقت - وهو الوقت الحقيقي الذي تمت فيه المعاملة - فالقوائم والمستندات والعقود وعمليات الدفع تُسجل تلقائياً في نفس الوقت في دفتر الأستاذ الموزع في Blockchain، وتسوية الصفقات بسرعة أكبر مقارنة مع الأنظمة الحالية، والتي تحتاج إلى مراجعة يدوية في كثير من الأحيان وبخاصة للأصول النقدية، وتعتمد هذه الخاصية على برامج حاسوبية مُحددة لأتمتة عمليات التسجيل، مثلما يحدث فور إجراء المعاملات التي يتم تحديثها في الوقت الحقيقي في دفتر الأستاذ الموزع ويُتيح ذلك لكل مُشارك أن يحتفظ بسجلاته الخاصة به حتى اللحظة، وتعمل هذه الخاصية على الحدّ من الأخطاء والغش (الصغير، ٢٠٢٠).

٧/٢/٣ الخصوصية (Privacy):

من أهم خصائص تقنية سلسلة الكتل الرقمية عدم الكشف عن الهوية الحقيقية للمستخدم، فلكل مُشارك عنوان يتم إنشاؤه ويستخدمه للتعاوُل مع الشبكة، ولإنشاء العنوان يستخدم المُعاملون نوعين من المفاتيح، الأول: المفتاح الشخصي الذي يسمح للمُشاركين بإجراء معاملات ويوجد فيه التفاصيل عن الهوية الحقيقية للشخص، والثاني: المفتاح العام عبارة عن كود مربوط بالمفتاح الشخصي يظهر أمام الجميع باسم مُستعار (Zheng., et al, 2017).

٨/٢/٣ أتمتة العمليات (Automation):

من خلال تقنية سلسلة الكتل الرقمية والعقود الذكية يُمكن تطبيق إنترنت الأشياء (IOT)؛ والذي يعنى إتمام المعاملات والصفقات دون أي تدخل بشري من خلال استخدام العديد من أجهزة الإتصال والاستشعار عن بُعد، وبالتالي إلغاء العديد من الأعمال الروتينية وإنجاز المهام المطلوبة بسرعة ودقة أعلى وبتكلفة أقل (حسن، آخرون، ٢٠٢٠).

٩/٢/٣ الأمن (Security):

تتسم تقنية سلسلة الكتل الرقمية بالأمن نظراً لشمولها إجراءات وسياسات رقابة ذاتية مبرمجة تُضفي المزيد من الثقة على مُعاملات Blockchain ومنها تقنيات التشفير، وروابط العقود الذكية والتي تسمح بالتشغيل الصحيح الخالي من الأخطاء (سيد، ٢٠١٩).

٣/٣ أنواع سلسلة الكتل الرقمية:

▪ في إطار إستعراض طبيعة تقنية سلسلة الكتل الرقمية؛ يتناول الباحثين أنواع سلسلة الكتل الرقمية وأوجه الاتفاق والإختلاف فيما بينهم في محاولة للتعرف على مزايا وعيوب كل نوع.

١/٣/٣ سلسلة الكتل العامة (سلسلة الكتل المُصرح بها) Public Blockchain:

هي عبارة عن دفتر الأستاذ الموزع الذي يحتفظ بسجل المُعاملات، والتي يتم بثها في شبكة نظير إلى نظير، فهي لا تتطلب تصريحاً أو إذن خاص للإطلاع على مُحتويات سلسلة الكتل الرقمية، وإنما هي سلسلة عامة لا مركزية ولذلك يُطلق عليها سلسلة الكتل الرقمية دون إذن *Permission less Blockchain* وبالتالي يُمكن لأي شخص الإطلاع على مُحتويات سلسلة الكتل وإضافة قيود جديدة والمُشاركة في عمليات السلسلة (خاصة عملية التصويت) التي تتم بشأن فحص مصداقية المُعاملات، ونشر المعلومات وإضافة كتل جديدة إلى السلسلة أو تحديث الكتل الموجودة، فالسلسلة العامة ليس لديها سلطة مركزية للمعالجة والتصديق على المُعاملات، وإنما يتم إتخاذ قرار التصديق بالإجماع بين المُشاركين، وتُعتبر سلسلة الكتل **بيت كوين - (Bitcoin)** مثال للسلسلة العامة حيث يُمكن لأي شخص الدخول إلى السلسلة والمُشاركة في عملياتها دون طلب إذن بذلك (Yaga., et al,2019).

٢/٣/٣ سلسلة الكتل الخاصة (سلسلة الكتل غير المصرح بها) Private Blockchain:

هي عبارة عن دفتر الأستاذ الموزع الذي يحتفظ بسجل المُعاملات، والذي يعمل بنفس الآلية والمبادئ التي تعتمد عليها سلسلة الكتل الرقمية العامة، ولكنها تختلف عن سلسلة الكتل الرقمية العامة، بأنها سلسلة لا يُمكن الوصول إليها إلا بتصريح دخول من خلال وحدة مركزية تُعطى الإذن بالدخول إلى السلسلة وإجراء المُعاملات بها والتحقق منها. لذلك، يُعرف *Blockchain* الخاص بأنه مرخص *Permission Blockchain* بمعنى أنه يتم فرض العديد من القيود المُختلفة بشأن إختيار أعضاء الشبكة. وبالتالي فهي تُتيح لمُستخدمين مُحددin فقط إمكانية الإطلاع على البيانات والوصول إلى السلسلة وادخال بيانات المُعاملات والتصديق عليها مما يعني زيادة درجة الثقة في الأعضاء الموجودين في السلسلة، وبالتالي يُقلل من إحتتمالات مخاطر الإختراق، ويتمثل التحدي الرئيسي

لسلسلة الكتل الخاصة في درجة الثقة في الأعضاء المشاركين فهناك تخوف دائم من تصرف الأعضاء، علاوة على ذلك؛ فإن أهم ما يميز تقنية سلسلة الكتل الرقمية الخاصة أنها غير مرئية للجميع وبالتالي توفر مزيداً من الخصوصية للمستخدمين، ويعتبر عدد المشاركين في هذه الشبكة محدود للغاية، ومن ثم سوف يقل عدد العقد Nodes أو الأجهزة الموثوق فيها والتي تُستخدم في تحديد مصداقية المعاملات وكذلك يُمكن معالجة الأخطاء الموجودة على الأجهزة أو العقد بشكل سريع (Elommal, & Manita, 2021).

٤/٣/٣ سلسلة التحالف والإندماج Consortium Blockchain:

توفر سلسلة التحالف مزايا قريبة جداً من سلسلة الكتل الرقمية الخاصة، فهي توفر حلاً تكنولوجية لتحقيق المصادقة على تعاملات المستخدمين وتختلف عن سلسلة الكتل الرقمية الخاصة بأنها تُدار من قبل مجموعة مختارة من القادة بخلاف السلسلة الخاصة التي تُدار من خلال وحدة مركزية واحدة، وذلك يجعلها نوعاً مميزاً فهي تجمع بين مزايا نوعي سلاسل الكتل. أي أنها توفر الخصوصية والرقابة وانخفاض التكاليف والسرعة والسهولة، وذلك يجعلها نوعاً مميزاً للعمل المؤسسي الجماعي (Puthal., et al, 2018).

ويعتقد الباحثين؛ أن سلسلة التحالف هي الأكثر أماناً وفاعلية وتوفر بديلاً أكثر ملائمة للدفاتر الحاسوبية، خاصة في ظل تحديد الأشخاص المنوط لهم بإضافة المعلومات للكتل، وينبغي التسارعة في استخدامها للاستفادة من مزاياها، حيث إنها تجمع بين مزايا السلسلة العامة والسلسلة الخاصة مع تجنب عيوب كلا منهما فهي تتيح لمستخدمين محددين فقط إمكانية إضافة بيانات للسلسلة بالإضافة إلى التحقق المستمر من البيانات والمعلومات المضافة للسلسلة، وكذلك تحديد مستويات معينة للوصول للبيانات مما يعني تجنب مخاطر الإفصاح الكامل.

٤/٣ آلية عمل سلسلة الكتل الرقمية:

تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) هي تقنية مفتوحة المصدر قابلة للبرمجة وغير قابلة للسيطرة أو التحكم فيها، تعمل وفق خطوات آلية لتنفيذ العمليات، يُمكن للمستخدم القيام بإجراء عمليات عليها، ولكن يتطلب الأمر من المستخدمين أن يكونوا مشتركين بالشبكة، والإشتراك بالشبكة يكون من خلال فتح حساب من خلال إحدى منصات تداول العملات الرقمية، عند طلب إجراء عملية تقوم المنظومة بصنع كتلة جديدة تتضمن البيانات على شبكة Blockchain، حينها تعمم الكتلة على جميع العقد على الشبكة، تقوم هذه العقد بدورها بالتحقق من العملية. (Atlam, & Wills, 2019)،

حيثُ إنه عندما يتم تكوين كتلة يتم إرسالها إلى العقد الذين يشاركونه مع عقد أخرى، وهكذا حتى يتم إرسال الكتلة إلى جميع أعضاء الشبكة، ويكون دور العقدة هو التحقق من صحة الكتلة وأنه لم يتم التلاعب بها عبر الأجهزة الخاصة بهم، وبعد التحقق من الكتلة يقوم كل عضو بإضافة الكتلة إلى نسخته من سلسلة الكتل. وجميع نسخ السلسلة تكون واحدة لأن العقد تستطيع التمييز بين الكتل الصالحة والكتل التي تم التلاعب بها، وذلك من خلال مطابقه الهاش (Nguyen, & Kim, 2018). وتعتبر سلسلة الكتل الرقمية نوعاً خاصاً من قواعد البيانات الموزعة والتي تتميز باللامركزية فهي تُشبه دفتر الأستاذ العام، والتي تحتفظ بكل المعلومات الخاصة بالمعاملات ويُفصح عنها للمشاركين في السلسلة التي تتكون من مجموعة من الكتل تبدأ بكتلة التكوين وهي الكتلة الأولى في أي سلسلة وترتبط تلك الكتل ببعضها البعض من خلال روابط تسمى العقد (Nodes)، وهي عبارة عن أجهزة حاسبات بقدرات عالية من حيث التخزين والمعالجة، أما الأنظمة الحالية فتخزن بياناتها على أجهزة مركزية تعرف بـ (Servers)، وتتكون كل كتلة من عدة معاملات، وتتكون كل معاملة من المرسل والمستقبل ومعلومات المعاملة ويتم تأمينها بواسطة رمز التشفير، حيث تتميز سلسلة الكتل الرقمية باستخدام رموز تشفير وخوارزميات رياضية تضمن صحة المعلومات المسجلة، وكذلك عدم إمكانية التلاعب بها (Li, 2017).

وبناءً على ما سبق، يتضح للباحثين: أن نشأة تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) لم تولد كحل تكنولوجي فحسب، ولم تكن وليدة طفرة تقنية عابرة، بل بزغت كمنظومة مُحاسبية رقمية رائدة أُعيد من خلالها تعريف مفاهيم التوثيق، والتحقق، وحفظ السجلات. فهي لا تُعد مجرد قاعدة بيانات موزعة، بل بمثابة دفتر أستاذ رقابي زمني مؤمن بالتشفير، يُعزز مبادئ الحوكمة المالية ويُعيد هندسة البنية الرقابية داخل المؤسسات. فيفضل خصائصها البنوية، كالتحقق اللامركزي، والشفافية اللحظية، والطابع الزمني غير القابل للتعديل، تُمكن هذه التقنية من بناء نظام رقابي زمني مُحاسبي مُتكامل يرفع كفاءة الإفصاح المالي، ويُرسخ مصداقية المعاملات. إنها ليست مجرد تطور، بل ثورة مُحاسبية قائمة على المفاهيم الجوهرية للثقة، والدقة، والتزامن الرقابي الاستراتيجي، مثلت استجابة مُحاسبية جزرية لأزمات الثقة والرقابة التقليدية، إذ تجاوزت المفهوم الكلاسيكي لدفاتر الأستاذ إلى منظومة مُحاسبية لا مركزية مؤمنة بالتشفير، تتكامل فيها مفاهيم الشفافية، والتحقق الزمني، وعدم قابلية التعديل. إنها ليست مجرد قاعدة بيانات، بل إطار رقابي زمني يُعيد تشكيل قواعد حفظ السجلات المالية، ويؤسس لبنية رقمية لا تعتمد على وسيط، مما يُسهم في بناء أنظمة رقابية مُحاسبية فورية

قائمة على التزامن الزمني والتحقق المستقل، ويُتيح بذلك للمراجع الداخلي فضاءً رقابياً جديداً، أكثر موثوقية وأعلى كفاءة.

٥/٣ توقيت عملية المراجعة الداخلية: Timing of the Internal Audit process

في عالم يتسارع فيه تدفق المعلومات المالية وتتعاظم فيه المخاطر التشغيلية، لم يعد توقيت عملية المراجعة الداخلية مجرد بُعد زمني ثانوي، بل أصبح مُكوّناً جوهرياً في مُعادلة الحوكمة الرشيدة والرقابة الذكية. فالمراجعة الداخلية، بوصفها خط الدفاع وحائط الصدّ الأمامي، لا تكتسب فعاليتها فقط من نطاقها الإجرائي أو من قوة أدواتها التحليلية، بل من قدرتها على التدخل الرقابي في اللحظة المُثلى، التي تسبق الانحراف، لا تلك التي تلاحقه. ويُقصد بتوقيت المراجعة الداخلية، تلك الإستراتيجية الزمنية التي تُحدّد نقطة التفعيل الرقابي بالنسبة للحدث المالي، بحيثُ تتحوّل الرقابة من فعل لاحق إلى سلوك إستباقي، قائم على تزامن رقابي نكي مع دورة المُعاملات المُحاسبية (البلوى، ٢٠٢١). وعليه، فإن ضعف التوقيت لا يعني تأخر المراجعة فحسب، بل يعني أيضاً فقدان القيمة الرقابية، وإنهيار الفعالية الوقائية للمراجعة الداخلية.

في سياق مُتصل؛ إن أهمية توقيت المراجعة الداخلية تتجاوز الجوانب الإجرائية، لتُشكّل محوراً فاصلاً بين المراجعة التقليدية التي تُعالج الآثار، والمراجعة الذكية التي تتعامل مع الأسباب. ومع تصاعد استخدام التقنيات المُحاسبية المُتقدمة، أصبحت القدرة على إدارة التوقيت الرقابي هي ما يُميز وظيفة المراجعة الداخلية عالية الأداء، ويُعيد تعريف أدوار المراجع الداخلي بوصفه مُراقباً إستراتيجياً يتفاعل لحظياً مع الديناميكيات المالية (Frontiers, 2025). وهكذا؛ فإن فهم توقيت عملية المراجعة الداخلية لا يُعد رفاهية معرفية، بل ضرورة هيكلية تُعيد رسم حدود الرقابة، وتُحدد مدى جاهزية المؤسسة لمواجهة المخاطر بكفاءة فورية، وبأقل تكلفة مُمكنة.

من زاوية أخرى؛ يُعتبر التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات السمة السائدة في الآونة الأخيرة، بل أصبحت أهم المُتغيرات البيئية المؤثرة في مهنة المُحاسبة والمراجعة، حيثُ تطور مفهوم الرقابة والمراجعة تطوراً ملحوظاً نتيجة كبر حجم المؤسسات الإقتصادية، والتوسع في استخدام الحاسبات بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى؛ الحاجة المُلحة إلى ضرورة تحقق السرعة والدقة في تشغيل وتخزين البيانات لإنتاج المعلومات بالدقة والسرعة المُلاءمة لإستخدامها في إتخاذ القرارات (أميرهم، ٢٠١٩).

وفي هذا السياق؛ فقد تغيرت ملامح بيئة منظمات الأعمال ومستوى التكنولوجيا المستخدم، مما فرض على المراجعة الداخلية ضرورة البحث عن أدلة إثبات إلكترونية لمواكبة هذه البيئة، وبالتالي زادت الأدوار المهمة والمحورية التي تلعبها المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين نظم الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر (الشرقاوي، ٢٠١٩).

وفي هذا الصدد؛ يتعاطف دور إدارة المراجعة الداخلية حيث تقدم تقارير بنتائج متابعة التقييم الدوري لمكونات هيكل الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، وتزداد أهمية المتابعة في ظل التقدم التكنولوجي والتشغيل الإلكتروني للبيانات، حيث ينبغي أن تتم المتابعة بشكل مستمر، ولكي يتم تفعيل المتابعة المستمرة ينبغي على المراجع الداخلي الاعتماد على أساليب تمكنه من أداء عملية المراجعة بشكل فوري لما لها من تأثير فاعل على جودة أداء المراجعة الداخلية (Chan & Vasarhelyi, 2018).

وفي هذا المجال؛ تمكن المراجعة المستمرة فريق المراجعة الداخلية من التركيز على الأحداث الأكثر خطورة، كما أنها تساعد الإدارة على الوفاء بالمتطلبات القانونية والتشريعية، علاوة على قدرتها على التقييم الموضوعي لهيكل الرقابة الداخلية من خلال المراجعة المستمرة لعمليات المنشأة والقدرة على اكتشاف الأخطاء والغش وسوء استخدام الأصول مما يؤثر على جودة المراجعة الداخلية بالمنشأة (Albawwat, 2022). وبناء على ما ذكر؛ يُعد الاعتماد على المراجعة الداخلية المستمرة ضرورة لا غني عنها لخدمة متخذي القرار لمسايرة التطورات الهائلة وتكنولوجيا المعلومات وحاجة متخذي القرار في الحصول على تأكيد فوري ومستمر على مصداقية المعلومات بالمنشأة مما ينعكس على جودة المراجعة الداخلية ذاتها.

وفي هذا الشأن أيضًا؛ قام العديد من الهيئات المهنية والدراسات بوضع تعريف شامل للمراجعة المستمرة حيث أعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA)، والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) ورقة عمل تضمنت مفهوماً للمراجعة المستمرة بأنها "طريقة تمكن المراجع من تقديم تأكيدات عن مجال المراجعة من خلال سلسلة من تقارير المراجعة، والتي يتم إصدارها بشكل فوري، في نفس توقيت الحدث ذات العلاقة بمجال المراجعة أو بعد فترة قصيرة من الحدث".

واستكمالاً لما سبق يتضح للباحثين؛ أن مفهوم المراجعة الداخلية المستمرة ينبثق من مفهوم المراجعة الداخلية التقليدية الذي وضعه معهد المراجعين الداخليين. (IIA,2012) وهي أن المراجعة الداخلية المستمرة نشاط تأكيدي Assurance وإستشاري Consulting موضوعي ومستقل يتم بشكل مستمر ومتزامن مع وقوع الأحداث بهدف تحسين أعمال المنشأة وتحقيق أهدافها.

ولقد قامت شركة *Price Water House* وهي إحدى شركات المراجعة المصنفة ضمن الأربعة الكبار أو ما يطلق عليها (Big- 4) بإجراء دراسة مسحية في عام ٢٠١١م وذلك بهدف تحديد أهمية المراجعة الداخلية المستمرة في الوحدات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على ممارسات المراجعة الداخلية، وقد توصلت الدراسة المسحية إلى أن (٨١٪) من الوحدات الاقتصادية التي شملها المسح إما لديها مراجعة مستمرة أو متابعة مستمرة أو تخطط لتطوير استخدام إحدهما (Reynolds & Aggarwal,2012).

في هذا الشأن؛ سعت دراسة (Coram, et al.,2008) إلى توضيح أهمية المراجعة الداخلية المستمرة بهدف تقييم هيكل رقابة تكنولوجيا المعلومات من خلال تحليل وتقييم الأطر الملاءمة لتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية؛ وهي إطار لجنة (COSO)، للوقوف على الإطار الملائم لمُتطلبات القسم (٤٠٤) من إرشادات قانون (SOX).

وفي ذات السياق؛ قام معهد المراجعين الداخليين (IIA,2012) بإجراء دراسة مسحية لتحديد أهمية المراجعة الداخلية المستمرة، ومدى تأثيرها على ممارسات المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن حوالي (٣٦٪) من الوحدات الاقتصادية التي خضعت للمسح تتبنى مدخل المراجعة المستمرة خلال كل عملياتها، أو داخل مناطق محددة، وأن حوالي (٣٩٪) منها تخطط لتبنى المراجعة المستمرة في المستقبل.

كما هدفت دراسة (أبو جبل، ٢٠١٥) إلى التعرف على تأثير إدراك المراجع الداخلي لمُتطلبات المراجعة المستمرة والتزامه بها على جودة التقارير المالية، وقد إنتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق المراجعة الداخلية المستمرة يُمثل إستجابة للتطور التكنولوجي المستمر في الوحدات الاقتصادية وخاصة مع تعُد أنظمة المعلومات، مما يتطلب أنظمة رقابة فورية، كما أن المراجعة الداخلية المستمرة تُمثل النظام الأمثل لأنظمة التشغيل الفوري للبيانات، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية والتحليل الفوري للمعلومات والاتصال الفعال عبر الوحدة الاقتصادية ككل مع زيادة كفاءة

وفاعلية الرقابة الداخلية، علاوة على أن المراجعة المستمرة تضيف قيمة للوحدة الاقتصادية من خلال وسائل تحسين الالتزام بالقوانين والتشريعات وإدارة المخاطر والقدرة على تحقيق الأهداف.

وفي هذا الإطار؛ قامت دراسة (Gonzalez, et al.,2021) بتحليل مفهوم المراجعة الداخلية المستمرة وعلاقتها بالمُتابعة المستمرة، واختبار أثر هذا الاستخدام على مدى فاعلية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها الرقابية. وتوصلت الدراسة إلى أن تبني المراجع الداخلي لمدخل المراجعة المستمرة له أثر إيجابي على الوحدة الاقتصادية من حيث كفاءة تشغيل العمليات والالتزام بالتشريعات واللوائح ذات العلاقة بها، كما أن المراجعة الداخلية المستمرة توفر مستويات جديدة من التنظيم لمُتابعة الرقابة الداخلية وتنظيم واضح لبيانات المراجعة والإشراف على الوحدة الاقتصادية.

ويخلص الباحثان مما سبق؛ أن المُتابعة المستمرة هي آلية تلقائية للتغذية العكسية للإدارة تقع تحت سيطرتها ومسؤوليتها، تتم داخل عمليات ومعاملات الشركة بحيث يتم من خلالها تقييم الرقابة بشكل مستمر وثابت، وتسمح بالتبصر المستمر لمدى فاعلية الرقابة الداخلية وسلامة تشغيل العمليات والمعاملات. أما المراجعة المستمرة فهي عملية يقوم بها مراجع داخلي مُستقل، بهدف إعداد تقارير مُراجعة على أساس أكثر تكرارًا وانتظامًا، وعند تطبيق إجراءاتها والتي تفحص عمليات المُتابعة للإدارة توفر توكيدًا إضافيًا للإدارة بأن عمليات المُتابعة التي تقوم بها تعمل بشكل صحيح.

١/٥/٣ أهمية المراجعة الداخلية وأثرها في جودة المراجعة الداخلية

في ضوء التغيرات الديناميكية التي يشهدها العالم المُحاسبي، لم يُعد توقيت عملية المراجعة الداخلية مجرد مسألة تنظيمية، بل أصبح أحد المُرتكزات الجوهرية في تعزيز كفاءة الوظيفة الرقابية وتفعيل دورها الاستباقي. إذ يُمثل التوقيت عنصراً إستراتيجياً يُساهم في توجيه أدوات المراجعة الداخلية نحو مناطق الخطر الفعلي في الوقت المناسب، ويُحولها من وظيفة لاحقة للأحداث إلى منظومة رقابية آنية، مُترامنة، قائمة على التدخل اللحظي والمعالجة الفورية (Barros & Marques,2022). **ومن هنا؛** يُعد مفهوم " التوقيت" في المراجعة الداخلية نقلة نوعية في الفكر المُحاسبي الرقابي، لأنه يُعزز الإستجابة السريعة، ويُقوّي من القدرة على إكتشاف الانحرافات في طور تشكّلها، لا بعد وقوعها.

وفي هذا الإمتداد الوظيفي لمفهوم التوقيت الرقابي؛ تتجلى المراجعة المستمرة كإحدى الركائز المُحاسبية الفاعلة في ترسيخ الرقابة المُترامنة وتعزيز الإستجابة الفورية داخل الهيكل الداخلي للمراجعة. وتُعد المراجعة المستمرة أداة جوهرية في ضبط توقيت عملية المراجعة الداخلية، إذ إنها لا تُضيف بعداً زمنياً فقط، بل تُعيد تعريف لحظة التدخل الرقابي داخل دورة النشاط المالي والتشغيلي.

فحينما يتم ضبط التوقيت الرقابي بدقة مُنتاهية - وليس مُجرد تسريع وتيرة الفحص - تتحقق الرقابة المتزامنة (*Simultaneous Auditing*) التي تُعزز من فاعلية إكتشاف الإنحرافات ومُعالجتها قبل أن تتفاقم. ومن هذا المنطلق؛ فإن التوقيت الفعال للمراجعة المُستمرة لا يعني الحضور الدائم، بل الحضور في " النقطة الزمنية المثلى"، ما يجعل المراجعة الداخلية أداة إستباقية لا لاحقة، وبوصلة رقابية ذكية تتكامل مع ديناميكيات العمليات التشغيلية لحظة بلحظة. وعليه، تُسهم المراجعة المُستمرة، حين تُفعل بتوقيت محسوب، في تعظيم موثوقية التقارير الداخلية، ورفع كفاءة الإفصاح، وتدعيم منظومة الحوكمة من الداخل (Alles, et al.,2023).

وفي هذا السياق؛ تتقاطع هذه الرؤية مع الإمكانيات الثورية التي توفرها تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain)، والتي لا تُعد مُجرد بنية تقنية، بل منظومة مُحاسبية رقمية مُتكاملة تُعيد هندسة الزمن الرقابي، وتُرسخ مفاهيم التوثيق الزمني اللامركزي والتحقق الفوري. إذ تُوفر هذه التقنية منصة مُحاسبية دقيقة تعمل من خلال دفتر أستاذ موزع مؤمن بالتشفير، يتيح للمراجع الداخلي الوصول المباشر والفوري إلى بيانات غير قابلة للتعديل، بما يخلق بيئة رقابية تركز على ما يُعرف بـ المراجعة المُستمرة المتزامنة (Continuous & Real-Time Internal Auditing) (Kabasci & Doloreux,2024).

وهكذا، يُمكن القول؛ إن سلسلة الكُتل لا تُحسن فقط من توقيت المراجعة الداخلية، بل تُعيد تشكيله كلياً، فتحوله من إجراء لاحق إلى نظام رقابي ذكي وتفاعلي، يدعم الحوكمة ويُعلي من جودة الإفصاح المالي، ويُعزز موثوقية التقارير المالية في لحظتها.

٢/٥/٣ العلاقة بين تقنية سلسلة الكُتل الرقمية والتوقيت الرقابي في المراجعة الداخلية

يُعد التوقيت الرقابي أحد المرتكزات الجوهرية التي تُحدد فاعلية المراجعة الداخلية، إذ لا تقتصر وظيفة المراجع الداخلي على تقييم الأحداث المالية، بل تتجاوزها إلى التدخل الإستباقي في توقيتات حرجة تمنح القرارات الرقابية أقصى درجات التأثير والجدوى. وفي هذا السياق؛ تبرز تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) كتحول *paradigm shift* لا يُعيد فقط تشكيل آليات التحقق، بل يُعيد تعريف مفهوم "الزمن الرقابي" ذاته. فالتوقيت هنا لا يُقاس بوحدات (كروولوجية) ★ جامدة، بل يُقاس بمدى قدرة النظام الرقابي على التزامن الفوري مع المُعاملات، مما يجعل " البنية الزمنية الرقمية " عاملاً حاسماً في جودة المراجعة الداخلية (Ziemba, et al.,2025).

إن تفعيل التوقيت اللحظي عبر خاصية التوثيق الزمني المُحكم (*Timestamping Integrity*) في بيئة Blockchain ، يُمكن المُراجع الداخلي من ممارسة رقابة لحظية على الأنشطة المالية دون الاعتماد على دورات مُراجعة تقليدية قد تتسم بالتأخير أو الفجوات الزمنية. هذه القدرة الفريدة تُقلل من الفاقد الزمني، وتُعزز من سرعة إكتشاف الانحرافات، كما تسمح بتكوين سجل رقابي غير قابل للتعديل، يُمثل مُرجعاً موثقاً في تقييم التسلسل الزمني للعمليات. ووفقاً لمفاهيم التزامن الزمني في الرقابة الرقمية، يُعد التوقيت في حد ذاته أداة تدقيق، حيث يُصبح زمن الحدث هو ذاته زمن التحقق، وتتحول الرقابة من " تقييم لاحق " إلى " إستجابة مُتزامنة " تعكس أعلى درجات التكامل بين المعاملة والتدخل الرقابي (Kabasci & Doloreux,2024).

ومن هذا المنطلق؛ يُمكن القول: إن Blockchain لا تُضيف مُجرد قيمة تقنية، بل تُرسخ بنية رقابية جديدة تُعزز من دقة التقدير المهني للمُراجع الداخلي، وتمنحه بُعداً زمنياً فورياً يُعيد تموضعه كأداة إستراتيجية في حماية الأصول وتحقيق النزاهة المالية. ولذا؛ فإن فعالية المُراجعة الداخلية في العصر الرقمي لا تُقاس فقط بكفاءة الأدوات، بل بقدرة النظام الرقابي على إحتواء الزمن والتفاعل معه، بما يُحقق إتساقاً بين سرعة المعاملة ودقة التدخل.

٣/٥/٣ أثر إستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية على توقيت عملية المُراجعة الداخلية

في ظل تسارع التحوّلات الرقمية وتنامي الحاجة إلى رقابة إستباقية دقيقة، يُمثل توقيت عملية المُراجعة الداخلية محوراً إستراتيجياً في بنية الرقابة الحديثة، لا سيما مع دخول تقنية سلسلة الكتل الرقمية التي أعادت صياغة مفهوم التوقيت من جذوره. فالتقنية لا تُغيّر من سرعة الوصول إلى البيانات فقط، بل تُعيد هندسة النسق الزمني بأكمله داخل العملية الرقابية، حيث تنتقل المُراجعة الداخلية من النمط اللاحق والمُجزأ إلى نموذج لحظي ومُتزامن مع الحدث المالي ذاته (Manuel & Arumugam,2025). وباستخدام الطابع الزمني المُشفّر غير القابل للتعديل، وبفضل خاصية التزامن الآني المُدمجة في سلسلة الكتل، تُصبح كل مُعاملة مالية بمثابة " إشارة توقيت رقابية " لحظية، تُفعل التدخل المهني في توقيت مثالي، لا متأخر.

وهنا يتجلى الأثر الجوهري؛ سقوط فجوة التوقيت التقليدية في المُراجعة الداخلية، وتحول المُراجع الداخلي من فاحص يعتمد على الأدلة اللاحقة إلى مُراقب إستباقي يتفاعل زمنياً مع الحدث لحظة وقوعه (Gokoglan, et al.,2022). وليس هذا مُجرد تسريع لعملية المُراجعة، بل إعادة تعريف لدورة التوقيت الرقابي، حيث تُصبح المُراجعة اللحظية عنصراً مُدمجاً في كُل مُعاملة مالية، ما يُعزز من

حوكمة البيانات، ويرفع من جودة الإفصاح، ويُحصّن القرارات الرقابية من التأخر والمخاطر الزمنية. فبوجود سلسلة الكتل، لا يُقاس التوقيت بالثواني، بل بدرجة التزامن والدقة الرقابية التي يُمكن تحقيقها فورًا، مما يجعل التوقيت نفسه أداة رقابية محورية، لا مجرد ظرف زمني (Munoz-Ausecha, et al.,2023). وهكذا، تُرسخ تقنية سلسلة الكتل الرقمية عهدًا رقبائيًا جديدًا، تُصبح فيه المراجعة الداخلية لا تنتظر حدوث الخلل، بل تواكبه وتتجاوزه، بتزامن زمني ذكي، وتحكم رقابي لحظي، قائم على بنية زمنية مشفّرة، شفافة، وموثوقة.

في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة؛ أن استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) لا يُعد مجرد نقلة في أدوات العمل الرقبائي، بل يُمثل إعادة هيكلة إستراتيجية لُبعد التوقيت في المراجعة الداخلية، بما يُحوّل العملية من مراجعة لاحقة إلى رقابة لحظية. فبفضل البنية التشفيرية، والتحقق اللامركزي، والطابع الزمني المؤمن غير القابل للتعديل، تُصبح المراجعة الداخلية قادرة على تنفيذ تدخلات رقابية آنية تستند إلى بيانات محدثة لحظيًا دون الحاجة إلى دورة تدقيق زمنية تقليدية. وتُتيح سلسلة الكتل أتمتة مهام التحقق، وتوليد تقارير فورية عالية الدقة، وتقليص الفاصل الزمني بين المعاملة والمراجعة، مما يُعزز من جودة التوقيت الرقبائي ويُسرّع من إتخاذ القرار المهني في لحظته المثلى (Wu, et al.,2025). إنها منظومة زمنية ذكية تُعيد ضبط ساعة المراجعة الداخلية على إيقاع الحدث المالي ذاته، لا بعد وقوعه، مما يدفع نحو مراجعة داخلية مُستمرة (فورية) وإستباقية تُقلل من التكاليف، وتُضاعف من الكفاءة، وتُعطي من موثوقية الإفصاح المحاسبي. وبهذا، يتجلى الأثر الجذري لتقنية Blockchain ليس فقط في تسريع إتمام المهام، بل في تحويل التوقيت الرقبائي إلى أداة مُحاسبية إستراتيجية فاعلة ضمن بنية الحوكمة المؤسسية الحديثة.

- وبطبيعة الحال؛ يُمكن أن يكون لإستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain)

أثر إيجابي على توقيت عملية المراجعة الداخلية من عدة نواحي: (Saranya & Murugan,2023)

- توفير الوقت: تسهل سلسلة الكتل الرقمية من جمع أدلة المراجعة والتحقق من صحتها بسرعة وكفاءة، مما يُوفر الكثير من الوقت المُستغرق في هذه العمليات يدويًا.
- المراجعة المُستمرة: تُمكن سلسلة الكتل الرقمية من المراجعة المُستمرة للبيانات عن طريق التحقق الآلي من صحة المُعاملات والبيانات الجديدة، وبالتالي الإكتشاف المُبكر للمشاكل والاحتتيال.

- **أتمتة المهام:** تُتيح سلسلة الكُتل الرقمية إمكانية أتمتة العديد من المهام والإجراءات المُتكررة في عملية المُراجعة مثل اختبارات التحقق وإجراء اختبارات كاملة لضوابط تكنولوجيا المعلومات.

- **إعداد تقارير فورية:** تُتيح سلسلة الكُتل الرقمية إمكانية إعداد تقارير المُراجعة الداخلية فور انتهاء إجراءات المُراجعة بكفاءة ودقة عالية.

كروونولوجية: تعني زمنية أو مرتبة زمنياً أو تسلسل زمني للأحداث. وهي تُستخدم للإشارة إلى الترتيب الزمني الذي تحدث فيه الأشياء أو يتم رصدها وفقاً لتتابعها في الزمن. **والمعنى هنا؛** هو أن التوقيت في نظام (Blockchain) لا يُقاس بطريقة تقليدية جامدة تعتمد فقط على التسلسل الزمني المعتاد أو على الساعات والتواريخ التقليدية، بل يُقاس بمدى تزامنه اللحظي مع المعاملة المالية ذاتها — أي جودة التوقيت الرقابي وليس مجرد زمنه.

وضمن السياق ذاته؛ تُساعد تقنية سلسلة الكُتل الرقمية على إحداث تغييرات جذرية في طريقة عمل المُراجعة الداخلية، حيثُ سيقضي المُراجعون وقتاً أقل بكثير في إجراء عمليات المُراجعة، والمزيد من الوقت في تصميم عملية المُراجعة والتحقق من كيفية تدفق المعلومات بين الأنظمة، وبدلاً من إجراء عمليات المُراجعة على فترات مُنتظمة، فإن تقنية سلسلة الكُتل الرقمية والتعلم الآلي سيُساعدان على إجراء مُراجعة مُستمرة صحيحة، تُمكن من تحديد الإتجاهات والبيانات المفقودة بشكل مُبكر، مما يسمح بمُعالجة المشاكل بشكل إستباقي، بدلاً من الإبلاغ عنها بشكل تفاعلي، كما أن المُراجعة المُستمرة من شأنها أن تمنح راحة البال للأعمال التجارية ومُستثمريها (الشرقاوي، ٢٠١٩).

ويعتقد الباحثان؛ أن إستخدام الشركات لسجل واحد لكافة المعلومات على سلسلة الكُتل الرقمية سيُمكن المُراجعين من التحقق من جزء كبير من البيانات المالية تلقائياً، وستقل التكلفة والوقت الضروريين لإجراء عملية المُراجعة إلى حد كبير، مما يُمكن المُراجعين من إضافة المزيد من القيمة لتقرير المُراجعة، من خلال تركيزه على المُعاملات المُعقدة للغاية أو على آليات الرقابة الداخلية.

وكما ذُكر؛ ومع تزايد إستخدام مُنظمات الأعمال لتقنية سلسلة الكُتل الرقمية من المُحتمل زيادة الكفاءة في الوصول إلى المعلومات، ففي حالة تسجيل مجموعة كبيرة من المُعاملات في سلسلة الكُتل الرقمية فمن المُمكن للمُراجعين تطوير برنامج للمُراجعة المُستمرة لتلك المُنظمات التي تستخدم سلسلة الكُتل الرقمية، والذي يقوم بدوره على تقليص العديد من الأنشطة وإجراءات المُراجعة اليدوية والتي تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين ووقتاً طويلاً (AICPA, 2019).

أن سرعة أداء عملية المراجعة يُمكن أن تُساعد في تقليل الفاصل الزمني بين تواريخ المعاملة والتحقق منها والتي تُعتبر واحدة من الانتقادات الرئيسية التي توجه للتقارير المالية، فتقليل الحدّ الفاصل ربما يوفر الفرصة لزيادة كفاءة وفعالية إعداد ومراجعة التقارير المالية من خلال تمكين الإدارة والمراجعين من التركيز على المعاملات الأكثر تعقيداً والأكثر خطورة فضلاً عن تنفيذ المهام الروتينية فوراً. ورغم ما تمنحه سلسلة الكتل الرقمية من طفرة في ضبط التوقيت الرقابي للمراجعة الداخلية، إلا أن تفعيلها الفعّال داخل بيئة المراجعة يواجه حزمة من التحديات الهيكلية والمهنية، تبدأ من الحاجة إلى إعادة هندسة إجراءات العمل الرقابي لتتكيف مع النمط الزمني اللحظي الجديد، وصولاً إلى مُتطلبات التدريب التقني المرتفع لفرق المراجعة الداخلية على فك شيفرات السجلات المشفرة وقراءة الكتل الرقمية كبيانات رقابية. كما أن التكلفة الابتدائية لتطبيق التقنية، وبطء تكاملها مع بعض النظم المحاسبية التقليدية، قد يُشكل حاجزاً زمنياً أمام تحقيق التزامن الكامل (Treiblmaier & Filzmoser, 2024).

ويرى الباحثان؛ أن تبني سلسلة الكتل يتطلب إطاراً حوكمي صارماً يُوازن بين لا مركزية البيانات ومسؤولية المراجعة المركزية. **وفي هذا السياق؛** فإن ضبط التوقيت الرقابي لا يُمكن تحقيقه إلا بمهنية مُحاسبية قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، والمخاطر إلى نقاط رقابة محورية، ليبقى جوهر النجاح معقوداً على قدرة المنشأة في تهيئة بيئتها التنظيمية لاستيعاب التحول من مراجعة لاحقة إلى مراجعة لحظية مدفوعة ببُنية زمنية ذكية ومؤمنة.

وختلاصة القول؛ أنه في عصرٍ تُعاد فيه صياغة المفاهيم المحاسبية على إيقاع الرقمنة، لم يُعد توقيت المراجعة الداخلية مجرد مُحدد زمني لتتابع الفحص، بل أصبح معياراً إستراتيجياً يُعيد رسم ملامح الأداء الرقابي بمنطق لحظي، حيث تُسهم تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) في إعادة هندسة " لحظة المراجعة "، لا مجرد تسريعها. فـ Blockchain لا تُضيف فقط طبقة جديدة من الشفافية، بل تخلق بُنية توقيتية دقيقة تُفَعّل المراجعة في نقطة الحسم، لا بعد فوات الأوان. وإن دمج هذه التقنية ضمن بنية المراجعة الداخلية لا يعني مجرد تحسين الكفاءة التشغيلية، بل يُترجم إلى تحول نوعي من الفحص الدوري إلى التدخل المُتزامن، ومن الرصد المؤجل إلى التحقق الفوري، ومن الاكتشاف المُتأخر إلى المُعالجة الآنية. **وهكذا؛** يتحوّل التوقيت الرقابي من كونه مُتغيراً تابعاً للحدث، إلى مُوجّه إستراتيجي لمسار الحدث ذاته. فحيثما وُجدت سلاسل الكتل، وُجدت إمكانية الرقابة غير المنقطعة، وحيثما وُجدت الرقابة اللحظية، تضاعفت فجوة المخاطر وتضاعفت جودة الحوكمة.

ومن هنا؛ يُعِيد البحث بناء العلاقة بين التقنية والرقابة، بين التشفير والشفافية، ليؤكد أن توقيت المراجعة الداخلية في ظل Blockchain لم يُعد خيارًا تكميليًا، بل ضرورة وجودية تُعيد تعريف الزمن الرقابي بمنطق أكثر دقة، وفاعلية، ومهنية. وأن تقنية سلسلة الكتل لا تُحدث مجرد نقلة تقنية، بل تُعيد هندسة التوقيت الرقابي في المراجعة الداخلية من الجذور، حيث تُحوّل لحظة التدخل من ردّ فعل مؤجل إلى قرار لحظي دقيق، يستند إلى توثيق زمني آني غير قابل للتلاعب، ويُفعل الرقابة في لحظة الحدث المالي ذاتها. إنها ثورة في التوقيت، لا تُقاس بالساعات بل بجودة التزامن الرقابي، تُحوّل المراجع الداخلي من فاحص لاحق إلى ضابط إستباقي يُمسك بخيوط القرار عند لحظته المثلى؛ فتصبح المراجعة لحظية، والرقابة ذكية، والتوقيت أداة استراتيجية لا تقبل التأجيل.

- فلا رقابة داخلية رشيدة دون توقيت رقابي إستراتيجي
 - ولا توقيت رقابي إستراتيجي دون بنية زمنية رقمية موثوقة
 - ولا موثوقية دون توثيق زمني غير قابل للتعديل
 - ولا توثيق بلا مسؤولية مهنية تُحسن قراءة الكود كما تُحسن تحليل القوائم
- ومن هنا؛ يُمكن تطوير فرض البحث في صورته العدمية كما يلي:

" لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية "

٤ - الدراسة الميدانية

١/٤ المقدمة:

إستكمالاً لما تم تناوله من الدراسة النظرية لمُتغيرات البحث فإن هذا الجزء يتناول الدراسة الميدانية، وذلك لتحقيق هدف البحث المتمثل في قياس " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية". ويتناول الباحث في هذا الجزء الدراسة الميدانية. وذلك من خلال تحليل وإستقراء آراء المُختصين بهذا المجال. وتتناول الدراسة الميدانية النقاط الآتية:

- ◀ ٢/٤ فرض البحث.
- ◀ ٣/٤ هدف البحث.
- ◀ ٤/٤ مُجتمع وعينة البحث.
- ◀ ٥/٤ خصائص عينة البحث.

٦/٤ الحكم علي كفاية حجم العينة.

٧/٤ تصميم أداة البحث.

٨/٤ اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في البحث.

٩/٤ الرموز الإحصائية المستخدمة.

١٠/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة.

١١/٤ اختبار فرض البحث ونتائج التحليل الإحصائي.

٢/٤ فرض البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقاً للهدف منها، يُمكن صياغة فرض البحث في صورة الفرض العدمي وذلك كما يلي: ينص فرض البحث على أنه: " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية ".
٣/٤ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة الميدانية في اختبار فرض البحث، وذلك من خلال التعرف على آراء فئات عينة البحث حول " أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية ".
٤/٤ مجتمع وعينة البحث:

في ضوء تحقيق الهدف من البحث تم الإعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية في إختيار عينة البحث والمُكونة من (١٨٥) فرد، وقد قام الباحثان بتوزيع عدد من قوائم الإستقصاء على مُفردات العينة والتي شملت (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية - المُراجعين الداخليين). ولقد روعي عند إختيار عينة البحث الميدانية أن تكون مُفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العلمية والعملية، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأسئلة الواردة في قائمة الإستقصاء والإجابة عنها.

- والجدول التالي يوضح عدد استمارات الإستقصاء المُرسلة والمستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي.

جدول (٤-١)

فئات عينة البحث وحجم إستثمارات الإستقصاء المُرسلة والمُستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي

بنود العينة	الإستثمارات المُرسلة	الإستثمارات المُستلمة	نسبة الإستثمارات المُستلمة إلى المُرسلة	الإستثمارات المُستبعدة	الإستثمارات الصحيحة	الإستثمارات الخاضعة للتحليل الإحصائي	
						العدد	النسبة
أعضاء هيئة التدريس	١١٠	١٠٦	%٩٦.٤	٣	١٠٣	١٠٣	%٥٥.٧
المُراجعين الداخليين	٩٠	٨٨	%٩٧.٨	٦	٨٢	٨٢	%٤٤.٣
الإجمالي	٢٠٠	١٩٤	%٩٧	٩	١٨٥	١٨٥	%١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

٥/٤ خصائص عينة البحث:

بالنسبة للخصائص الديموغرافية لعينة البحث؛ فقد تم إستخراج التكرارات والنسب المئوية وذلك بهدف التعرف على خصائص أفراد عينة البحث وذلك كآلاتي:

جدول (٤-٢)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع عينة البحث وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
النوع	نكر	١١٢	%٦٠.٥
	أنثى	٧٣	%٣٩.٥
	الإجمالي	١٨٥	%١٠٠
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٣٥	%١٨.٩
	دبلوم دراسات عليا	٤٠	%٢١.٦
	ماجستير	٣٩	%٢١.١
	دكتوراه	٧١	%٣٨.٤
	الإجمالي	١٨٥	%١٠٠
	نعم	١٢٢	%٦٥.٩

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الحصول على شهادة مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة	لا	٦٣	٣٤.١%
	الإجمالي	١٨٥	١٠٠%
الفئة التي تنتمي إليها	أعضاء هيئة التدريس	١٠٣	٥٥.٧%
	المراجعين الداخليين	٨٢	٤٤.٣%
	الإجمالي	١٨٥	١٠٠%
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٢	١٧.٣%
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٦٤	٣٤.٦%
	من ١٠ سنوات فأكثر	٨٩	٤٨.١%
	الإجمالي	١٨٥	١٠٠%

• أولاً: من حيث النوع:

من جدول (٤-٢) السابق، نجد أن (١١٢) مفردة بنسبة (٦٠.٥%) من حجم عينة البحث من الذكور، في حين نجد أن (٧٣) مفردة بنسبة (٣٩.٥%) من حجم عينة البحث من الإناث. وهذا يدل على أن الذكور أكثر إستجابة من الإناث في الرد على الإستقصاء.

• ثانياً: المؤهل العلمي:

من حيث المؤهل العلمي نجد أن (٣٥) مفردة بنسبة (١٨.٩%) من حجم عينة البحث حاصلين على بكالوريوس، بينما نجد أن (٤٠) مفردة بنسبة (٢١.٦%) من حجم عينة البحث حاصلين على دبلوم دراسات عليا، بينما نجد أن (٣٩) مفردة بنسبة (٢١.١%) من حجم عينة البحث حاصلين على ماجستير، وأخيراً نجد أن (٧١) مفردة بنسبة (٣٨.٤%) من حجم عينة البحث حاصلين على دكتوراه. مما يدل على أن أغلب العينة حاصلين على تعليم جامعي فما فوق؛ مما يزيد من فهم العينة لموضوع البحث.

• ثالثاً: الحصول على شهادة مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة:

من حيث الحصول على شهادة مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة نجد أن (١٢٢) مفردة بنسبة (٦٥.٩%) من حجم العينة حاصلين على شهادة مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة، في حين نجد أن (٦٣) مفردة بنسبة (٣٤.١%) من حجم عينة البحث غير حاصلين على شهادة مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة. وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على فهم أسئلة الإستقصاء والإجابة عليها بدقة.

• رابعاً: الفئة التي تنتمي إليها:

من حيثُ الفئة التي ينتمي إليها المبحوث نجد أن (١٠٣) مُفردة بنسبة (٥٥.٧٪) من حجم العينة من أعضاء هيئة التدريس، في حين نجد أن (٨٢) مُفردة بنسبة (٤٤.٣٪) من حجم عينة البحث من المُراجعين الداخليين. وهذا يدل على تخصص العينة في موضوع البحث.

• خامساً: عدد سنوات الخبرة:

نجد أن (٣٢) مُفردة بنسبة (١٧.٣٪) من حجم عينة البحث لديهم خبرة في العمل أقل من ٥ سنوات، بينما نجد أن (٦٤) مُفردة بنسبة (٣٤.٦٪) من حجم عينة البحث لديهم خبرة من ٥ سنوات الي أقل من ١٠ سنوات، وأخيراً نجد أن (٨٩) مفردة بنسبة (٤٨.١٪) من حجم عينة البحث لديهم خبرة في العمل من ١٠ سنوات فأكثر. مما يزيد من قدرة العينة على فهم أسئلة الإستقصاء.

• نستنتج أنه من خلال التحليل الوصفي لمُفردات عينة البحث يتضح أن العينة الخاضعة للدراسة مؤهلة علمياً وعملياً لفهم أسئلة الإستقصاء والإجابة عليها بدقة.

٦/٤ الحكم علي كفاية حجم العينة (القحطاني، ٢٠١٥):

يُمكن إستخدام إختبار KMO and Bartlett وذلك للحُكم على مدى كفاية حجم العينة، وبصفة عامة تتراوح إحصاء إختبار KMO بين الواحد الصحيح والصفر، وكلما إقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك علي زيادة الإعتمادية وكفاية حجم العينة، ونجد أن الحد الأدنى المقبول هو (٠.٥) حتى يُمكن الحُكم بكفاية العينة، أما إذا كانت قيمة الإختبار أقل من ذلك فيجب زيادة حجم العينة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤-٣)

الحكم علي كفاية حجم العينة بإستخدام KMO and Bartlett's Test

إختبار Bartlett		إختبار KMO	المقياس
مُستوى الدلالة الإحصائية (Sig)	قيمة مربع كاي	قيمة الإختبار	
٠.٠٠٠٠	٢٥٤.١٣٩	٠.٧٨١	مقياس أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

◀ من الجدول السابق نجد أن قيمة إختبار KMO لمُتغير البحث هي (٠.٧٨١) وهي قيمة مرتفعة وأكبر من (٠.٥). ومن ناحية أخرى؛ نجد أن مُستوى الدلالة الإحصائية لإختبار Bartlett (Sig=0.000) وهي أقل من مُستوى المعنوية ($\alpha = .05$). وبالتالي نجد أن حجم البيانات كافي لإجراء التحليل الإحصائي.

٧/٤ تصميم أداة البحث:

إعتمد الباحثان في هذا البحث على إستمارة الإستقصاء كأحدى أدوات جمع البيانات وقام بإعداد الأسئلة التي تكونت لديه بعد الإنتهاء من الدراسة النظرية لموضوع البحث، ولقد حاول الباحثان مُراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة الأسئلة؛ وذلك من خلال الآتي:

- توضيح بعض المُصطلحات الخاصة بموضوع البحث.
- الحصول على معلومات عامة من أفراد العينة تتعلق بـ (النوع - المؤهل العلمي - الحصول على شهادة مهنية في مجال المُحاسبة والمُراجعة - الفئة التي ينتمي إليها - عدد سنوات الخبرة).
- تم الإعتماد في تصميم قائمة الإستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي (Likert)، وذلك لقياس إجابات أفراد العينة. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤-٤)

التصنيف وفقاً لمقياس ليكرت (Likert)

التصنيف	موافق تماماً	موافق	مُحايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

- وقد تم تقسيم إستمارة الإستقصاء إلى عدة أجزاء:
- الجزء الأول: تعريف المُصطلحات الواردة في قائمة الإستقصاء.
- الجزء الثاني: أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن الأشخاص الذين قاموا بتعبئة إستمارة الإستقصاء من حيث: (الاسم - النوع - المؤهل العلمي - الحصول على شهادة مهنية في مجال المُحاسبة والمُراجعة - الفئة التي ينتمي إليها - عدد سنوات الخبرة).
- الجزء الثالث: ويتضمن أسئلة قائمة الإستقصاء وذلك على النحو التالي:

٨/٤ اختبار فرض البحث الخاص: بقياس " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية".

٨/٤ اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في البحث:

- تم استخدام عدة مقاييس إحصائية وذلك للتحقق من درجة ثبات وصدق مقاييس البحث.

١/٨/٤ التحقق من مستوى الثبات في المقاييس:

يُعد الثبات سمة أساسية في أي أداة من أدوات القياس ويقصد بالثبات مدي إستقرار وإتساق القياسات الناتجة عن أي أداة. أي أن الثبات يعني مدى قدرة الأداة علي إنتاج قياسات مُقاربة أو مُتساوية إذا ما تم تطبيق أداة القياس مرات مُتعددة علي نفس العينة وتحت نفس الظروف، وقد تم قياس الثبات بإستخدام مُعامل الثبات ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" حيثُ نجد أن مُعامل ألفا كرونباخ يأخذ قيم تتراوح بين الصفر والواحد، وعندما تكون قيمته قريبة من الواحد، فإن ذلك يُشير إلي ثبات الإستقصاء، مع مُراعاة أنه يتم إستبعاد أي مُتغير له مُعامل إرتباط إجمالي Item-Total-correlation أقل من ٣٠٪ بينه وبين باقي المُتغيرات في المقياس نفسه، مع مُراعاة أن نسبة ٦٠٪ مقبولة للحُكم علي ثبات الإستقصاء، ويتم قياس درجة الثبات للمقاييس المُستخدمة في البحث كالاتي:

■ قياس مستوى الثبات في المقياس الخاص بقياس " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية".

- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات في المقياس الخاص بقياس أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤-٥)

تقييم ثبات المقياس الخاص بقياس أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية

عبارات المقياس	مُعامل الإرتباط الإجمالي	مُعامل ألفا كرونباخ (مقياس الثبات)	عدد العبارات المحذوفة	مُعامل ألفا كرونباخ بعد الحذف
X ₃₁	٠.٣٧١	٠.٧٤٩	—	٠.٧٤٩
X ₃₂	٠.٣٢٢			

عبارات المقياس	مُعامل الارتباط الإجمالي	مُعامل ألفا كرونباخ (مقياس الثبات)	عدد العبارات المحذوفة	مُعامل ألفا كرونباخ بعد الحذف
X ₃	٠.٥٦٦			
X ₄	٠.٤٩١			
X ₅	٠.٦١٥			
X ₆	٠.٤٣٨			
X ₇	٠.٤٥١			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

◀ من الجدول السابق، نجد أن جميع عبارات هذا المقياس ذات مُعامل ارتباط إجمالي أعلى من ٣٠٪. بالإضافة إلى أن مُعامل ألفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٧٤٩) وهو مُعامل ثبات مُرتفع. وبالتالي نجد أن هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

٢/٨/٤ التحقق من مستوى الصدق في الاستقصاء:

- استخدم الباحثين لقياس الصدق عدة أنواع وهي: (صدق المُحتوي - والصدق الذاتي - وصدق الإتساق الداخلي) كما هو موضح كالآتي:

• أولاً: صدق المُحتوي (الظاهري):

يعتمد صدق المُحتوي على عرض الأداة على الخبراء في مجال التخصص ويطلب منهم الحكم علي مدى صلاحية فقرات الشيء المراد قياسه، وقد قام الباحث بعرض أداة القياس على عدد من المُحكمين المُتخصصين في مجال التخصص وذلك للتأكد من قدرة الاستقصاء على قياس ما وضعت لقياسه، وقد إستجاب الباحث لآراء المُحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من تعديل حتى خرج الاستقصاء في صورته النهائية.

• ثانياً: الصدق الذاتي:

- تم حساب الصدق الذاتي للأبعاد وذلك عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمُعامل الثبات كما يلي:

جدول (٤-٦)

نتائج الصدق الذاتي لمقاييس البحث

الصدق الذاتي	مُعامل ألفا كرونباخ (مقياس الثبات)	البُعد
٠.٨٦٥	٠.٧٤٩	أثر استخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

◀ من جدول السابق؛ نجد أن جميع الأبعاد تتمتع بدرجة صدق مُرتفعة. وهذا يؤكد على أن الإستقصاء يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

• ثالثاً: صدق الإتساق الداخلي:

- يُمكن قياس صدق الأداة المُستخدمة وذلك بقياس قوة الارتباط بين درجات كُل مجال ودرجات أسئلة المقياس الكلية. وذلك؛ كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤-٧)

نتائج مُعاملات الارتباط بين مُعدل كل مجال والمُعدل الكلي للفقرات

المتوسط العام للاستقصاء	أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية		
.872**	1	Pearson Correlation	أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية
.000	---	Sig. (2-tailed)	
185	185	N	
1	.872**	Pearson Correlation	المتوسط العام للاستقصاء
---	.000	Sig. (2-tailed)	
185	185	N	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من الجدول السابق نجد أن معاملات الارتباط السابقة مقبولة ودالة إحصائياً. وبذلك يكون الباحثين قد تأكد من ثبات وصدق الاستقصاء، وبذلك أصبحت الاستقصاء صالحة للتطبيق على عينة البحث.

٩/٤ الرموز الإحصائية المستخدمة:

- قام الباحث بإعطاء رموز لأسئلة المقياس على النحو التالي:

- ◀ D1: ترمز للنوع.
- ◀ D2: ترمز للمؤهل العلمي.
- ◀ D3: ترمز للحصول على شهادة مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة.
- ◀ D4: ترمز للفئة التي ينتمي إليها.
- ◀ D5: ترمز لعدد سنوات الخبرة.
- X1.....X17: ترمز إلى العبارات التي تقيس " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل

الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية "

١٠/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لكي يقوم الباحث بإختبار فرض البحث والمتمثل في قياس " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية ". فقد تم الإعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS 22)، ولكي نقوم بتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة الميدانية فإن الأمر يتطلب أولاً معرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذي سُحبت منه العينة، وقد إعتد الباحثين على إختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov test) لمعرفة مدى تنبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي ويقوم إختبار كولموجوروف-سميرنوف على إختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي، ويتم إتخاذ القرار بناءً على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بالمقارنة بمستوى المعنوية (α) فإذا كانت قيمة (Sig) أكبر من قيمة (α) فإن ذلك يعنى قبول فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يتم الإعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات المعلمية Parametric Tests، أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على قبول الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة يتم الإعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات اللا معلمية Non Parametric Tests

ولقد قام الباحث بتطبيق هذا الاختبار على عينة البحث؛ وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٤-٨) نتائج اختبار (K-S) لإختبار الطبيعية

أبعاد البحث	إحصاء الاختبار Kolmogorov-Smirnov	مستوى الدلالة الإحصائي Asymp. Sig	القرار
أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية	١.٩٧٣	٠.٠٠١	غير طبيعي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من جدول (٤-٨) السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) للبعد أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأن البيانات الخاصة بهذه الأبعاد مسحوبة من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية.

■ وبعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية، والتأكد

من صحة استخدام الأساليب الإحصائية بالنسبة لفرض البحث. فإننا

نجد أن الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث هي:

● أولاً: عمل تحليل وصفي لكل فقرة من فقرات الاستقصاء:

– وذلك لمعرفة التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛ وذلك للوقوف على الاتجاه العام للإجابات وذلك لكل عبارة مع ملاحظة أن تفسير المتوسطات وفقاً لمقياس ليكرت يكون وفقاً للجدول التالي:

جدول (٤-٩)

❖ تفسير المتوسطات وفقاً لمقياس ليكرت

المتوسط المرجح	المستوى
١ - ١.٨	غير موافق تماماً
١.٨ - ٢.٦	غير موافق
٢.٦ - ٣.٤	محايد
٣.٤ - ٤.٢	موافق
٤.٢ - ٥	موافق تماماً

- ثانياً: اختبار T لعينة واحدة:
- يُستخدم هذا الاختبار لإختبار الفرضية حول متوسط مُجتمع واحد، وذلك من خلال اختبار فيما إذا كان متوسط العينة يختلف إختلافاً معنوياً عن القيمة الإفتراضية لمعلمة المُجتمع.
- ثالثاً: أسلوب تحليل التباين أحادي الإتجاه One – Way ANOVA:
- يُستخدم هذا الاختبار لإختبار فرضيات حول متوسطات أكثر من مُجمعين ويتم إستخدام هذا الاختبار وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة البحث وفقاً للنوع والمؤهل العلمي، والشهادة المهنية، والفئة التي ينتمي إليها المبحوث، وعدد سنوات الخبرة.
- رابعاً: اختبار T لعينتين مُستقلتين:
- وهو اختبار معلمي يُستخدم للمقارنة بين مجموعتين مُستقلتين، ويُستخدم هذا الاختبار لمُقارنة آراء مجموعتي عيني البحث وتحديد الاختلافات الجوهرية بينهما ويعتمد هذا الاختبار على مقارنة مُستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بقيمة مُستوى المعنوية (α) فإذا كانت قيمة مُستوى الدلالة (Sig) أقل من مُستوى الدلالة (α) فإن ذلك يعنى وجود إختلافات جوهرية بين آراء مجموعات العينة.
- خامساً: اختبار – (Chi-Square):
- وهو اختبار غير معلمي يكون الهدف منه هو معرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرار المُتوقع والتكرار المُشاهد المُتمثل في آراء العينة، وذلك لكل عبارات الإستقصاء، ويتم معرفة ذلك من خلال مقارنة مُستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بمُستوى المعنوية (α) لكل فقرة أو إستجابة، فإذا كانت قيمة مُستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من مُستوى المعنوية (α) دل ذلك على أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرار المُتوقع والتكرار المُشاهد. وهذا يعنى أهمية هذه الفقرة أو الإستجابة؛ وذلك إذا كانت تحمل تكرار أعلي.
- ١١/٤ اختبار فرض البحث ونتائج التحليل الإحصائي:
- يتم تناول نتائج التحليل الإحصائي وإختبار صحة فرض البحث وذلك كما يلي:
- ينص فرض البحث على أنه: " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية".

➤ ويتم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس إستجابات عينة البحث على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في إستمارة الإستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة إستكشافية للبيانات، بالإضافة إلى الإختبارات الخاصة بالفروض. ويتم إختبار ذلك الفرض من خلال قياس إستجابات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في إستمارة الإستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة إستكشافية للبيانات، بالإضافة إلى الإختبارات الخاصة بالفروض وذلك على النحو التالي:

- أولاً: نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمدى تأثير إستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية. ويتم عمل دراسة إستكشافية لهذا البُعد من خلال الجدول التالي:

جدول (٤-١٠)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الخاصة بإختبار فرض البحث

العبارة	موافق تماماً	موافق	مُحايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه العام
X3 ₁	١١٠	٧٤	١	-	-	٤.٥٨٩٢	٠.٥٠٤٢١	موافق
	%٥٩.٥	%٤٠	%٠.٥	-	-			تماماً
X3 ₂	٩٧	٨٥	٣	-	-	٤.٥٠٨١	٠.٥٣٢٨٢	موافق
	%٥٢.٤	%٤٥.٩	%١.٦	-	-			تماماً
X3 ₃	١٠٩	٧٢	٤	-	-	٤.٥٦٧٦	٠.٥٣٨٧٥	موافق
	%٥٨.٩	%٣٨.٩	%٢.٢	-	-			تماماً
X3 ₄	٩١	٩٠	٤	-	-	٤.٤٧٠٣	٠.٥٤٢١٧	موافق
	%٤٩.٢	%٤٨.٦	%٢.٢	-	-			تماماً
X3 ₅	٩٦	٧٨	١١	-	-	٤.٤٥٩٥	٠.٦٠٧٦٨	موافق
	%٥١.٩	%٤٢.٢	%٥.٩	-	-			تماماً
X3 ₆	١١٠	٦٩	٦	-	-	٤.٥٦٢٢	٠.٥٥٩١٩	موافق
	%٥٩.٥	%٣٧.٣	%٣.٢	-	-			تماماً
X3 ₇	١١٤	٧٠	١	-	-	٤.٦١٠٨	٠.٤٩٩٨٨	موافق
	%٦١.٦	%٣٧.٨	%٠.٥	-	-			تماماً

العبارة	موافق تماماً	موافق	مُحايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الإجمالي	٧٢٧	٥٣٨	٣٠	-	-	٤.٥٣٨٢	٠.٥٤٠٦٧	موافق تماماً
	%٥٦.١	%٤١.٥	%٢.٤	-	-			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من جدول (٤-١٠) السابق نجد أن التحليل المبدئي للمتوسطات يُشير إلي أن هناك إتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الفرعي الثالث والمتعلقة بقياس أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية، حيثُ نجد أن المتوسط العام للعبارات بلغ (٤.٥٣٨٢) وهو متوسط مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط المرجح الخاص بمقياس ليكرت وهو مؤشر يوضح بشكل مبدئي إلي أن المساهمة في الحدّ من تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين من خلال نشر جميع معاملات الشركة تلقائياً وفي توقيت حدوثها مما ينعكس إيجابياً علي جودة عملية المراجعة الداخلية، وتحقق السرعة والدقة في تشغيل وتخزين البيانات لإنتاج المعلومات بالدقة والسرعة الملائمة لإستخدامها في إتخاذ القرارات، كما يوضح أن معالجة المشاكل بشكل إستباقي عن طريق إجراء مراجعة مُستمرة صحيحة، وتُمكن من تحديد الإتجاهات والبيانات المفقودة بشكل مُبكر كما تُتيح جميع الوثائق بشكل رقمي مما يُساعد على إجراء عملية المراجعة بسهولة، وبشكل لحظي و تُساهم إجراءات النسخ الاحتياطي للبيانات المالية في القيام بعملية المراجعة بسهولة، وبصورة فورية.

- ثانياً: قياس أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية بإستخدام إختبار الإشارة Sign Test وذلك كالآتي:

لقياس أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية، يتم إستخدام إختبار الإشارة حيثُ أن البيانات التي تختبر فرض البحث لا تتبع التوزيع الطبيعي ويتم الإختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١١-٤)
نتائج اختبار الإشارة لفرض البحث

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية	Group 1	<= 3.4	0	.00	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3.4	185	1.00		
	Total		185	1.00		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من الجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig} = 0,000$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) وهذا يعني رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية، وقبول الفرض البديل القائل بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

- ثالثاً: تحديد المتغيرات الفرعية لاستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) الأكثر تأثيراً على توقيت عملية المراجعة الداخلية باستخدام اختبار: **Chi-Square**
- يتم استخدام اختبار Chi-Square وذلك لتحديد المتغيرات الفرعية لاستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) الأكثر تأثيراً على توقيت عملية المراجعة الداخلية.

جدول (٤-١٢)

❖ نتائج إختبار Chi-Square للمتغيرات الفرعية الخاصة بفرض البحث

ترقيم العبارات حسب قوة تأثيرها	مُستوى الدلالة الإحصائية Sig	قيمة Chi-Square المحسوبة	العبارة
١	٠.٠٠٠٠	١٠٥.٢	تُساهم إجراءات النسخ الإحتياطي للبيانات المالية في القيام بعملية المراجعة بسهولة، وبصورة فورية.
٢	٠.٠٠٠٠	١٠٠.٠	دعم إمكانية القيام بالمراجعة المستمرة والشاملة.
٣	٠.٠٠٠٠	٩١.٩٨٩	المُساهمة في الحدّ من تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة والمُستثمرين من خلال نشر جميع مُعاملات الشركة تلقائياً وفي توقيت حدوثها مما ينعكس إيجابياً علي جودة عملية المراجعة الداخلية.
٤	٠.٠٠٠٠	٨٩.٠٠٥	تُتيح جميع الوثائق بشكل رقمي مما يُساعد على إجراء عملية المراجعة بسهولة، وبشكل لحظي.
٥	٠.٠٠٠٠	٨٤.٨٨٦	السُرعة الفائقة في التحقق من صحة المُعاملات مما يعني سهولة الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بصورة رقمية.
٦	٠.٠٠٠٠	٨٠.٨٩٧	تحقق السُرعة والدقة في تشغيل وتخزين البيانات لإنتاج المعلومات بالدقة والسُرعة المُلائمة لإستخدامها في إتخاذ القرارات.
٧	٠.٠٠٠٠	٦٥.٠٧٠	مُعالجة المشاكل بشكل إستباقي عن طريق إجراء مُراجعة مُستمرة صحيحة، تُمكن من تحديد الإتجاهات والبيانات المفقودة بشكل مُبكر.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من الجدول السابق نجد أن:

- مُستوى الدلالة الإحصائية لجميع المُتغيرات الفرعية ($\text{Sig} = 0.000$) وهي أقل من مُستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وهذا يعني أن العبارات الأكثر تأثيراً هي:

- تُساهم إجراءات النسخ الاحتياطي للبيانات المالية في القيام بعملية المراجعة بسهولة، وبصورة فورية.
- دعم إمكانية القيام بالمراجعة المستمرة والشاملة.
- المساهمة في الحدّ من تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة والمُستثمرين من خلال نشر جميع مُعاملات الشركة تلقائياً وفي توقيت حدوثها مما ينعكس إيجابياً علي جودة عملية المراجعة الداخلية.
- تُتيح جميع الوثائق بشكل رقمي مما يُساعد على إجراء عملية المراجعة بسهولة، وبشكل لحظي.
- السُرعة الفائقة في التحقق من صحة المُعاملات مما يعني سهولة الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بصورة رقمية.
- تحقق السُرعة والدقة في تشغيل وتخزين البيانات لإنتاج المعلومات بالدقة والسرعة الملائمة لإستخدامها في إتخاذ القرارات.
- مُعالجة المشاكل بشكل إستباقي عن طريق إجراء مُراجعة مُستمرة صحيحة، تُمكن من تحديد الإتجاهات والبيانات المفقودة بشكل مُبكر .
- رابعاً: إختبار معنوية الفرق بين آراء المبحوثين حول أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية وفقاً للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:
 - يتم إستخدام إختبار مان ويتني وإختبار كروسكال والاس لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات عينة الدراسة وفقاً لـ (النوع، والمؤهل العلمي، والشهادة المهنية الحاصل عليها، والفئة التي ينتمي إليها، وعدد سنوات الخبرة) حول أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية. وذلك على النحو التالي:
 ١. إختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً للنوع:
 - يتم تطبيق إختبار (Mann-Whitney) حيثُ أن مُتغير أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية لا يُتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي يتم إستخدام الإختبارات اللا معلمية. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٣-٤)

❖ نتائج إختبار (Mann-Whitney) وفقاً للنوع

المتغير	النوع	متوسط الرتب	مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)
أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية	ذكر	٩٥.٩٦	٠.٣٥٠
	أنثى	٨٨.٤٦	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من جدول (٣٢-٤) السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig}=0.350$) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب النوع حول أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

٢. إختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

– يُمكن تطبيق إختبار (Kruskal-Wallis) حيث أن متغير أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية. لا يتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي يتم استخدام الإختبارات اللا معلمية. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٤-٤)

❖ نتائج إختبار (Kruskal-Wallis) وفقاً للمؤهل العلمي

البُعد	المؤهل العلمي	متوسط الرتب	قيمة كا ^٢ المحسوبة Chi-square	مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)
أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية	بكالوريوس	٨٩.٤٧	٠.٦٦١	٠.٨٨٢
	دبلوم دراسات عليا	٩٧.٩٠		
	ماجستير	٨٩.٧٠		

البُعد	المؤهل العلمي	متوسط الرتب	قيمة كاي ^٢ المحسوبة Chi-square	مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)
	دكتوراه	٩٣.٧٩		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من جدول (٣٣-٤) السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig}=0.882$) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب المؤهل العلمي حول أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية. وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

٣. إختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً للشهادة المهنية الحاصل عليها:

- يمكن تطبيق إختبار (Mann-Whitney) وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٥-٤)

❖ نتائج إختبار (Mann-Whitney) وفقاً للشهادة المهنية الحاصل عليها

البُعد	الشهادة المهنية الحاصل عليها	متوسط الرتب	مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)
أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية	نعم	٩٣.٠١	٠.٣٣٣
	لا	٩٢.٩٨	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من جدول (٣٤-٤) السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig}=0.333$) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب الشهادة المهنية الحاصل عليها حول أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية. وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

٤. إختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً للفئة التي ينتمي إليها:

- يُمكن تطبيق إختبار (Mann-Whitney) وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٦-٤)

❖ نتائج إختبار (Mann-Whitney) وفقاً للفئة التي ينتمي إليها

مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)	متوسط الرتب	الفئة التي ينتمي إليها	البُعد
٠.٠٦٢٥	٩١.٣٠	أعضاء هيئة التدريس	أثر استخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية
	٩٥.١٤	المُراجعين الداخليين	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من جدول (١٦-٤) السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig}=0.0625$) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب الفئة التي ينتمي إليها حول أثر استخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية. وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

٥. إختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة:

- يُمكن تطبيق إختبار (Kruskal-Wallis) حيث أن مُتغير أثر استخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المراجعة الداخلية لا يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يتم استخدام الإختبارات اللا معلمية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤-١٧)

❖ نتائج إختبار (Kruskal-Wallis) وفقاً لسنوات الخبرة

البُعد	سنوات الخبرة	متوسط الرتب	قيمة كاي ^٢ المحسوبة Chi-square	مُستوى الدلالة الإحصائية (Sig)
أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية	أقل من ٥ سنوات	٧٢.١٦	٠.٨٧٩	٠.٠٥٧
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	١٠١.٦٦		
	من ١٠ سنوات فأكثر	٩٤.٢٧		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

« من جدول (٤-٣٦) السابق نجد أن مُستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig}=0.057$) وهي أكبر من مُستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب عدد سنوات الخبرة حول أثر إستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية. وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

■ مما سبق نستنتج أنه:

- ◀ يتم رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود أثر إيجابي معنوي ذات دلالة إحصائية لإستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية.
- ◀ وقبول الفرض البديل القائل بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

٥- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

- استهدف هذا البحث دراسة أثر استخدام تقنية سلسلة الكُتل الرقمية (Blockchain) على توقيت عملية المُراجعة الداخلية: مع دراسة ميدانية في البيئة المصرية.

- وقد تم الإعتماد على إجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قوائم الإستقصاء على عينة تمثلت في (١٨٥) مفردة من الأكاديميين (أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة بالجامعات المصرية - والمراجعين الداخليين) في بيئة الأعمال المصرية، ومن خلال اختبار فرض البحث. توصل الباحثين إلى أن تقنية سلسلة الكتل الرقمية تؤثر إيجابياً على توقيت عملية المراجعة الداخلية، وذلك بدرجة ثقة (٩٥٪).

■ **ويتحقق هذا الأثر من خلال دور سلسلة الكتل الرقمية في:**

- تعزيز التوقيت اللحظي للمراجعة الداخلية: حيث تُتيح سلسلة الكتل الرقمية آليات مُتقدمة لتوثيق وتسجيل المعاملات في لحظتها الفعلية، مما يُمكن المراجع الداخلي من التدخل الرقابي في " لحظة الحدث المالي " وليس بعده، وهو ما يُعيد صياغة مفهوم التوقيت الرقابي من زمن تقليدي مؤجل إلى تدخل لحظي مُحكم.
- تقليص فجوات التوقيت الرقابي: تُسهّم سلسلة الكتل في تحقيق تزامن فعّال بين الحدث المالي والإستجابة الرقابية، مما يُقلل من فجوات الأداء، ويُعزز فاعلية المراجعة الوقائية.
- إنشاء بنية زمنية رقمية موثوقة: تعتمد سلسلة الكتل على آلية توثيق زمني غير قابل للتعديل، تُنتج سجلات مُحكمة تُساعد المراجع الداخلي على تتبّع تسلسل الأحداث المالية بدقة عالية، وتُعزز من جودة التحليل واتخاذ القرار.
- تحويل دور المراجع الداخلي إلى وظيفة إستباقية: حيثُ تسمح التقنية بإعادة تعريف دور المراجع من فاحص لاحق إلى ضابط رقابي لحظي يُشارك في صنع القرار في الوقت الفعلي.

● **وبعد استعراض نتائج الدراسة الميدانية وفي ضوء مشكلة البحث وهدفه يوصى الباحثان بما يلي:**

- ١- ضرورة دمج تقنية سلسلة الكتل الرقمية في نُظم المعلومات المحاسبية الخاصة بوحدة المراجعة الداخلية، من أجل تعزيز آليات التوقيت الرقابي اللحظي وتحقيق الرقابة المُتزامنة.
- ٢- السعي نحو رفع وعي المراجعين الداخليين بالمفاهيم الزمنية الجديدة للمراجعة في ضوء خصائص تقنية Blockchain، بما يُعزز قدرتهم على إتخاذ قرارات رقابية آنية أكثر كفاءة ومهنية.
- ٣- تشجيع المؤسسات الأكاديمية والمهنية على تصميم برامج تدريبية وتخصصية تُركز على أدوار المراجع الداخلي في بيانات رقمية توقيتية قائمة على سلسلة الكتل.

- ٤- توجيه الجهات الرقابية والتنظيمية في مصر نحو إصدار معايير مهنية تُعالج التأخير الزمني لعمليات المراجعة الداخلية في ظل نظم Blockchain، وتُحدد الضوابط الأخلاقية والمهنية للتدخل اللحظي.
- ٥- الإهتمام بتطوير بُنى تحتية رقمية داعمة للتوقيت اللحظي في بيئة المراجعة الداخلية، تُتيح استثمار تقنية Blockchain بما يضمن فعالية الرقابة وموثوقية التوقيت الرقابي.
- ٦- دعم جهود التحول الرقمي في مؤسسات الأعمال المصرية من خلال توفير منصات مراجعة داخلية مُعتمدة على Blockchain تُسهّم في إنشاء سجلات لحظية دقيقة ومحكمة للمعاملات المُحاسبية.
- ٧- الإهتمام بالأبحاث المُستقبلية التي تدمج بين التوقيت الرقابي اللحظي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، لدراسة أثر هذا التكامل على جودة التنبؤ بالمخاطر وتحسين توقيت التدخل الرقابي.

▪ مدى الإتساق بين التوصيات ونتائج البحث

م	التوصية	إتساقها مع لنتائج البحث
١-	دمج تقنية سلسلة الكتل الرقمية في نظم المعلومات المُحاسبية لتعزيز التوقيت اللحظي	تتوافق مباشرة حول " إعادة هندسة لحظة التدخل الرقابي " و " تعزيز البنية الزمنية للمراجعة. "
٢-	رفع وعي المراجعين الداخليين بالمفاهيم الزمنية الجديدة	تتماشى مع التحول من التدخل المتأخر إلى " الإستجابة اللحظية "، مما يستلزم تطوير إدراك وظيفي جديد للتوقيت.
٣-	تصميم برامج تدريبية متخصصة	تعكس الحاجة إلى بناء كفاءات مهنية تتعامل مع التوقيت الرقابي في بيانات رقمية مُتقدمة، وهو ما يُؤسس له البحث نظريًا وميدانيًا.
٤-	إصدار معايير مهنية تتناول التأخير الزمني للتدخل اللحظي	تُعالج الحاجة التنظيمية لإطار مهني واضح لتطبيق التوقيت اللحظي بفعالية، وهي توصية نابعة من التحول البنوي في مفهوم الرقابة.
٥-	تطوير بنى تحتية داعمة للتوقيت الرقابي اللحظي	تنبع من نتائج البحث التي تُشير إلى أن تحقيق التوقيت الرقابي المثالي يتطلب بنية زمنية رقمية موثوقة.
٦-	إنشاء منصات مراجعة تعتمد على Blockchain	تُترجم عمليًا نتائج البحث الخاصة بـ التوثيق الزمني المحكم وإنشاء سجلات مراجعة دقيقة، وتُعزز الرقابة الفورية.
٧-	تشجيع الأبحاث حول التوقيت الرقابي والذكاء الاصطناعي	تبني على نتيجة أن التوقيت الرقابي اللحظي يُعيد تشكيل وظيفة المراجع بشكل إستباقي.

- بعد الانتهاء من هذا البحث. اتضح لدى الباحثين أن هناك بعض الموضوعات التي يُمكن أن تتناولها البحوث المستقبلية بالبحث والدراسة ويُمكن توضيحها كما يلي:

- ١- أثر سلسلة الكتل الرقمية على فعالية أنظمة التوقيت في المراجعة الداخلية: دراسة مقارنة.
- ٢- دور توقيت المراجعة اللحظي في تقليل فجوات الأداء المالي داخل المؤسسات.
- ٣- التكامل بين Blockchain والتحليلات التنبؤية لتطوير أنظمة التدخل الرقابي الآني.
- ٤- دور البنية التحتية الرقمية في تحسين إستجابة وحدات المراجعة الداخلية للتغيرات اللحظية.
- ٥- تقييم أثر التوثيق الزمني في Blockchain على جودة تقارير المراجعة الداخلية.
- ٦- أثر Blockchain على تقليص الفاصل الزمني بين الإكتشاف الرقابي والاستجابة التنفيذية.
- ٧- انعكاسات التوقيت اللحظي للمراجعة على فاعلية القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

وفي خاتمة هذا العمل؛ تبلورت رؤية بحثية واضحة تُعيد تعريف العلاقة بين التحول الرقمي وتوقيت المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المعاصرة. فقد كشفت النتائج أن تقنية سلسلة الكتل الرقمية لا تُعد مجرد وسيلة تكنولوجية مُساندة، بل هي أداة إستراتيجية تُعيد هندسة " الزمن الرقابي " على نحو يُعزّز من فاعلية الأداء ويُكرّس الرقابة الإستباقية في لحظتها المثلى. إن مفهوم التوقيت الرقابي اللحظي، كما أظهرته نتائج هذا البحث، يُشكّل تحولًا نوعيًا في الممارسات المهنية للمراجعة الداخلية، حيث ينتقل المراجع الداخلي من موقع الرصد المتأخر إلى موضع التفاعل المباشر مع الحدث المالي. ومن هنا؛ فإن هذا البحث لا يضيف فقط إلى المعرفة النظرية في المحاسبة والمراجعة، بل يُقدّم إطارًا عمليًا ومهنيًا يُمكن المؤسسات من تفعيل أدوات الرقابة الداخلية بكفاءة زمنية يتّسق مع تعقيدات الإقتصاد الرقمي، ويُمهّد لمرحلة جديدة من الحوكمة الدقيقة المبنية على التوقيت، لا على التكرار.

وبذلك؛ يُغلق هذا البحث صفحاته مفتوحًا على آفاق علمية أرحب، تدعو الباحثين والمهنيين على حد سواء إلى إعادة التفكير في أنظمة الرقابة المحاسبية من منظور زمني أكثر حداثة وموثوقية، حيث يصبح التوقيت - لا الوقت - هو عصب المراجعة، واللحظة - لا الدورة - هي وحدة القياس الحقيقية للأداء الرقابي الفعّال.

■ قائمة المراجع

• أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- أبو جبل، نجوى محمود أحمد. (٢٠١٥). "تأثير إدراك المُراجع الداخلي لمتطلبات المُراجعة المستمرة والتزامه بها على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية وتجريبية". *مجلة البحوث المحاسبية - كلية التجارة - جامعة طنطا*، العدد (١)، ص ٧٠ : ١٤٧.
- ٢- أحمد، محمد عزام عبد المجيد. (٢٠٢١). "جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات". *مجلة البحوث المالية والتجارية - كلية التجارة - جامعة بورسعيد*، المجلد (٢٢)، العدد (٣)، ص ٦٦٣ : ٧٤١.
- ٣- أحمد، زكريا عبده السيد. (٢٠١٣). " إطار لمحددات فعالية وظيفة المُراجعة الداخلية في القطاع الحكومي": دراسة ميدانية على وزارة الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية. *مجلة التجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا*، المجلد (٣)، العدد (٣)، ص ٣٨٢ : ٣٣٣.
- ٤- أميرهم، جيهان عادل. (٢٠١٩). "تقييم أثر التزام المُراجع الداخلي بمدخل المُراجعة المستمرة على جودة المُراجعة الداخلية". *مجلة الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس*، المجلد (٢٣)، العدد (٣)، ص ١ - ٥١.
- ٥- البلوى، ناصر مفرج. (٢٠٢١). "مُحددات جودة المُراجعة الداخلية وأثرها على اعتماد المُراجع الخارجي على وظيفة المُراجعة الداخلية". *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*، المجلد (٢)، الاصدار التاسع عشر.
- ٦- الرحيلي، مدى عبد اللطيف، والضحوى، هناء علي. (٢٠٢٠). " تطوير قطاع الإيجار العقاري بما يتماشى مع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية: دراسة مقترحة لتطبيق تقنية البلوك تشين". *مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا - جامعة الملك عبد العزيز*، المملكة العربية السعودية، المجلد (١)، العدد (٥)، ص ٢٣:١.
- ٧- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي. (٢٠١٩). "دراسة تحليلية لأثر فاعلية استخدام تكنولوجيا سلاسل الثقة في البيئة المحاسبية وانعكاسها على قطاعات الأعمال المختلفة". *مجلة الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس - قسم المحاسبة والمُراجعة*، المجلد (٣)، العدد (١)، ص ٨ : ٤٩.

٨- الشناوي، فاطمة صبحي علي محمد. (٢٠٢٢). " أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية على جودة عملية المراجعة في البيئة المصرية: مع دراسة ميدانية ". *رسالة ماجستير*، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ.

٩- الصغير، محمد السيد محمد. (٢٠٢٠). " أثر استخدام تقنية سلاسل الكتل Blockchain في تتبع سلاسل التوريد التصنيعية على تفعيل أدوات إدارة التكلفة البيئية وتعزيز القدرة التنافسية: دراسة ميدانية ". *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* - كلية التجارة - جامعة سوهاج، المجلد (٢١)، العدد (٣). ص ١٩٤:١٩٤.

١٠- حسن، محمود السيد محمود، علي المر. ونرمين، علي محمد. والغنام، صابر حسن محمود. (٢٠٢٠). " أثر استخدام سلاسل الكتل على المراجعة الخارجية ". *مجلة البحوث المالية والتجارية* - كلية التجارة - جامعة بورسعيد، المجلد (٢١)، العدد (١). ص ٨٥: ١١١.

١١- حسن، هايدي عيسى حسن علي. (٢٠٢٢). "تكنولوجيا سلسلة الكتل البلوك تشين دراسة تحليلية مقارنة". *المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات - المؤسسة العربية لإدارة المعرفة*، المجلد (٢)، العدد (٤).

١٢- سيد، سيد عبدالفتاح. (٢٠١٩). " أثر خصائص Blockchain على تحسين التقارير المالية الرقمية: دراسة ميدانية ". *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة* - كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ، العدد (٨). ص ١٧٠:٢٥٠.

١٣- عابدين، شريف كامل بيومي. (٢٠٢٢). "أثر حوكمة التحول الرقمي على جودة وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة ميدانية". *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية* - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات، المجلد (١٣)، العدد (٢). ص ٥٢٥: ٥٥١.

١٤- نخال، أيمن محمد صبري. (٢٠٢٠). " أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك تشين) على مسئولية مراجع الحسابات ". *مجلة الفكر المحاسبي* - كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (١). ص ٧٢٣: ٨٠١.

• ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Alam, T. (2019). Blockchain and its Role in the Internet of Things (IoT). *arXiv preprint arXiv:1902.09779*.

- 2- Albawwat, I. E. (2022). External auditors' reliance on the internal audit functions and audit fees. *Global Business and Economics Review*, 26(4), 436-456.
- 3- Alkan, B. Ş. (2021). Real-time Blockchain accounting system as a new paradigm. *Muhasebe ve Finansman Dergisi*, 41-58.
- 4- Alles, M. G., Brennan, G., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. A. (2023). Continuous Monitoring of Business Process Controls: A Pilot Implementation of a Continuous Auditing System at Siemens. *International Journal of Accounting Information Systems*, 7(2), 137–161.
- 5- Amaroch, S., & Azegagh, J. (2025). The Role of Information Technology and Internal Audit in Risk Management: A Theoretical Approach. *International Journal of Research in Economics and Finance*, 2(3), 26-38.
- 6- Atlam, H. F., & Wills, G. B. (2019). Technical aspects of blockchain and IoT. In *Advances in computers* (Vol. 115, pp. 1-39). Elsevier.
- 7- Banerjee, S. S., & Chandani, A. (2025). Challenges of blockchain application in the financial sector: a qualitative study. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 41(2), 658-679.
- 8- Barros, C., & Marques, R. P. (2022). *Continuous Assurance for the Digital Transformation of Internal Auditing*. *Journal of Information Systems Engineering and Management*, 7(1), 11681.
- 9- Bello, H. O., Idemudia, C., & Iyelolu, T. V. (2021). Integrating machine learning and blockchain: Conceptual frameworks for real-time fraud detection and prevention. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 23(1), 056-068.
- 10- Boham, J., Dilapanga, A. R., & Bulu, L. (2022). Capacity Building of the Regional Inspectorate of the Sangihe Islands Regency. *Technium Soc. Sci. J.*, 69, 24.
- 11- Centobelli, P., Cerchione, R., Del Vecchio, P., Oropallo, E., & Secundo, G. (2022). Blockchain technology design in accounting: Game changer to tackle fraud or technological fairy tale? *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 35(7), 1566-1597.
- 12- Chan, D. Y., & Vasarhelyi, M. A. (2018). Innovation and practice of continuous Auditing1. In *Continuous Auditing*. Emerald Publishing Limited.

- 13- Chang, L., & Hsieh, M. Y. (2022). Five Ways to Create Customer Values with Blockchain. *International Journal of Organizational Innovation*, 14(4), 1.
- 14- Coram, P., Ferguson, C., & Moroney, R. (2008). Internal audit, alternative internal audit structures and the level of misappropriation of assets fraud. *Accounting & Finance*, 48(4), 543-559.
- 15- Desplebin, O., Lux, G., & Petit, N. (2021). To be or not to be: Blockchain and the future of accounting and auditing. *Accounting Perspectives*, 20(4), 743-769.
- 16- Douglas, M. A., & Spencer, J. L. (2025). Blockchain timestamping and the timing of internal audit interventions: A hybrid analysis of real-time accountability. *Journal of Financial Audit and Compliance Innovation*, 9(3), 44–61.
- 17- Elommal, N., & Manita, R. (2021). How Blockchain Innovation could affect the Audit Profession: A Qualitative Study. *Journal of Innovation Economics Management*, 37(1), 37-63.
- 18- Eltweri, A. (2021). The Blockchain Impact on the Current Auditing Standards.
- 19- Eyo-Udo, N. L., Apeh, C. E., Bristol-Alagbariya, B., Udeh, C. A., & Ewim, C. P. M. (2025). The Evolution of Blockchain Technology in Accounting: A Review of Its Implications for Transparency and Accountability. *Account and Financial Management Journal*, 10(1), 2456-3374.
- 20- Fahlevi, M., Moeljadi, M., Aisjah, S., & Djazuli, A. (2023). Corporate Governance in the Digital Age: A Comprehensive Review of Blockchain, AI, and Big Data Impacts, Opportunities, and Challenges. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 448, p. 02056). EDP Sciences.
- 21- Frontiers. (2025). *Auditing in the blockchain: A literature review*. *International Journal of Accounting Information Systems*, 12(4), 152–160.
- 22- Gallego, J. L. (2025). Implementing Blockchain for Real-Time Auditing Processes: Analysis in Multinational Corporations.
- 23- Gallego, J. L. (2025). Implementing Blockchain for Real-Time Auditing Processes: Analysis in Multinational Corporations.
- 24- Georgiou, I., Sapuric, S., Lois, P., & Thrassou, A. (2024). Blockchain for accounting and auditing—Accounting and auditing for cryptocurrencies:

- A systematic literature review and future research directions. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(7), 276.
- 25- Gokoglan, C., Cetin, O., & Bilen, F. (2022). *Accounting and auditing with blockchain technology and artificial intelligence: A literature review. International Journal of Accounting Information Systems*, 48, 100598.
 - 26- Gonzalez, G. C., Sharma, P. N., & Galletta, D. F. (2021). The antecedents of the use of continuous auditing in the internal auditing context. *International Journal of Accounting Information Systems*, 13(3), 248-262.
 - 27- Hisseine, M. A., Chen, D., & Yang, X. (2022). The Application of Blockchain in Social Media: A Systematic Literature Review. *Applied Sciences*, 12(13), 6567.
 - 28- Johri, A. (2025, January). Impact of artificial intelligence on the performance and quality of accounting information systems and accuracy of financial data reporting. In *Accounting Forum* (pp. 1-25). Routledge.
 - 29- Kabasci, M., & Doloreux, P. (2024). *Influence of blockchain and artificial intelligence on audit quality: Evidence from Turkey. Heliyon*, 10(9), e30166.
 - 30- Kabasci, M., & Doloreux, P. (2024). *Influence of blockchain and artificial intelligence on audit quality: Evidence from Turkey. Heliyon*, 10(9), e30166.
 - 31- Kazan, A., & Kocamış, T. U. (2023). Assessing the impact of blockchain technology on internal controls within the COSO framework. *Journal of Corporate Governance Insurance and Risk Management*, 10(1), 1-15.
 - 32- Kuhn Jr, J. R., & Sutton, S. G. (2024). Continuous auditing in ERP system environments: The current state and future directions. *Journal of Information Systems*, 24(1), 91-112.
 - 33- Lake Mary, Florida. (2021). Internal audit's digital transformation imperative: Advances amid crisis, Internal Audit Foundation.
 - 34- Li, Z. (2017). Will blockchain change the audit? *China-USA Business Review*, 16(6), 294-298.
 - 35- Lin, I. C., & Liao, T. C. (2017). A survey of blockchain security issues and challenges. *Int. J. Netw. Secur.*, 19(5), 653-659.
 - 36- Liu, Y., Liu, Q., & Wei, Y. (2025). Digital finance, internal control, and audit quality. *Finance Research Letters*, 76, 107033.

- 37- Madawaki, A., Ahmi, A., & Ahmad, H. N. (2022). Internal audit functions, financial reporting quality and moderating effect of senior management support. *Meditari accountancy research*, 30(2), 342-372.
- 38- Manginte, S. Y. (2024). Fortifying transparency: Enhancing corporate governance through robust internal control mechanisms. *Advances in Management & Financial Reporting*, 2(2), 72-84.
- 39- Manuel, A., & Arumugam, S. K. (2025). Blockchain and the evolving internal audit function. In A. Hamdan & U. Braendle (Eds.), *Harnessing AI, machine learning and IoT for intelligent business* (pp. 1209–1215). Springer.
- 40- Martino, W. (2016). The first scalable, high performance private blockchain. *Revision v1. 0*, 1-9.
- 41- Mheuka, T. R. J. (2024). Assessing the Influence of Internal Audit on Financial and Operational Performance: A Case of Pharmaceuticals in Zimbabwe. *Available at SSRN* 5283296.
- 42- Mitchell, T., & Reynolds, K. (2023). Integrating blockchain timestamping into internal audit systems: A framework for automated control timing. *Journal of Emerging Accounting Technologies and Audit Innovation*, 11(2), 22–39.
- 43- Munoz-Ausecha, C., Gómez, J. E. G., Ruiz-Rosero, J., & Ramirez-Gonzalez, G. (2023). Asset Ownership Transfer and Inventory Using RFID UHF TAGS and Ethereum Blockchain NFTs. *Electronics*, 12(6), 1497.
- 44- Nguyen, G. T., & Kim, K. (2018). A survey about consensus algorithms used in blockchain. *Journal of Information processing systems*, 14(1), 101-128.
- 45- Ningsih, A. S. (2025). Implementation of Blockchain Technology in Corporate Accounting Systems in Indonesia: Impact on Financial Reporting Transparency. *Journal of Strategic Behaviour Accounting*, 1(01).
- 46- Puthal, D., Malik, N., Mohanty, S. P., Kougianos, E., & Das, G. (2018). Everything you wanted to know about the blockchain: Its promise, components, processes, and problems. *IEEE Consumer Electronics Magazine*, 7(4), 6-14.

- 47- Rashwan, D. A. R. M., & Qowaider, D. R. I. (2021). The role of using blockchain technology in improving the quality of digital financial reports. *Journal of accounting and financial studies*, 16(special), 18-30.
- 48- Reynolds, R., & Aggarwal, A. (2012). Getting strong: Leading Practices for value-enhancing internal audit.
- 49- Sanjalawe, Y. (2024). The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Financial Decision-Making and Administrative Efficiency: A Systematic Review. *Al-Basaer Journal of Business Research*, 1(1).
- 50- Saranya, R., & Murugan, A. (2023). A systematic review of enabling blockchain in healthcare system: Analysis, current status, challenges and future direction. *Materials Today: Proceedings*, 80, 3010-3015.
- 51- Sebrina, N., Taqwa, S., Afriyenti, M., & Septiari, D. (2023). Analysis of sustainability reporting quality and corporate social responsibility on companies listed on the Indonesia stock exchange. *Cogent Business & Management*, 10(1), 2157975.
- 52- Sharma, P. (2022). The Transformative Role of Blockchain Technology in Management Accounting and Auditing: A Strategic and Empirical Analysis. *Journal of Information Systems Engineering and Management*, 10, 197-210.
- 53- Sheela, S., Alsmady, A. A., Tanaraj, K., & Izani, I. (2023). Navigating the future: Blockchain's impact on accounting and auditing practices. *Sustainability*, 15(24), 16887.
- 54- Singh, H., Jain, G., Munjal, A., & Rakesh, S. (2019). Blockchain technology in corporate governance: disrupting chain reaction or not? *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*.
- 55- Smith, A., & Johnson, R. (2024). *Blockchain technology and the redefinition of trust in accounting: A mixed-methods study on integration challenges and the need for hybrid systems*. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 20(2), 145–167.
- 56- Song, M., Hua, Z., Zheng, Y., Huang, H., & Jia, X. (2023). Blockchain-Based Deduplication and Integrity Auditing over Encrypted Cloud Storage. *IEEE Transactions on Dependable and Secure Computing*, (01), 1-18.

- 57- Stewart, J., & Subramaniam, N. (2010). Internal audit independence and objectivity: emerging research opportunities. *Managerial auditing journal*.
- 58- Tang, Y., Xiong, J., Becerril-Arreola, R., & Iyer, L. (2019). Ethics of blockchain: a framework of technology, applications, impacts, and research directions. *Information Technology & People*.
- 59- Treiblmaier, H., & Filzmoser, P. (2024). *Intra- and Interorganizational Barriers to Blockchain Adoption: A General Assessment and Coping Strategies in the Agrifood Industry*. *Logistics*, 5(4), 87.
- 60- Vasarhelyi, M. A., Kogan, A., & Tuttle, B. M. (2021). *Real-time auditing using blockchain: Transforming internal audit through immutable time records and instant data access*. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 19(1), 25–48
- 61- Wu, H. P., Liu, Z. H., Dong, H. Y., Lu, Y., & Xu, D. (2025). *Revolutionizing internal auditing: harnessing the power of blockchain*. *Enterprise Information Systems*, 19(1-2), Article 2448003. <https://doi.org/10.1080/17517575.2024.2448003>
- 62- Wüst, K., & Gervais, A. (2018). Do you need a blockchain? In *2018 Crypto Valley Conference on Blockchain Technology (CVCBT)* (pp. 45-54). IEEE.
- 63- Wüst, K., & Gervais, A. (2018). Do you need a blockchain? In *2018 Crypto Valley Conference on Blockchain Technology (CVCBT)* (pp. 45-54). IEEE.
- 64- Yaga, D., Mell, P., Roby, N., & Scarfone, K. (2019). Blockchain technology overview. *arXiv preprint arXiv:1906.11078*.
- 65- Yang, R. (2022). Development and Supervision of Financial Technology Based on Blockchain. *Computational Intelligence and Neuroscience*, 2022.
- 66- Zhang, C., & Shah, S. M. (2025). The impact of blockchain technology on internal auditing in the financial sector. In *The Implementation of Smart Technologies for Business Success and Sustainability: During Covid-19 Crises in Developing Countries* (pp. 709-719). Cham: Springer International Publishing.
- 67- Zheng, Z., Xie, S., Dai, H. N., Chen, X., & Wang, H. (2018). Blockchain challenges and opportunities: A survey. *International journal of web and grid services*, 14(4), 352-375.

- 68- Zheng, Z., Xie, S., Dai, H., Chen, X., & Wang, H. (2017, June). An overview of blockchain technology: Architecture, consensus, and future trends. In *2017 IEEE international congress on big data (Big Data congress)* (pp. 557-564). Ieee.
- 69- Ziembra, E. W., Renik, K., Maruszewska, E. W., & Mullins, R. (2025). *Blockchain adoption in auditing: a systematic literature review*. *Central European Management Journal*, advance publication.

• **ثالثاً: مصادر أخرى:**

- 1- Institute of Internal Auditors (IIA)., (2012), **“International standard for the professional practice of internal auditing (standards).”**, Florida, USA.
- 2- AICPA auditing standards board, (2019), **“proposed statement on auditing standaeads.”**, no. 122, section 500, “audit evidence”, available at:
<https://www.aicpa.org/research/exposedrafts/accountingandauditing.html>.

• **رابعاً: الكتب العلمية:**

- القحطاني، سعد بن سعيد. (٢٠١٥). " الإحصاء التطبيقي المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخداماً في الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية باستخدام SPSS ". **مركز البحوث: معهد الإدارة العامة** - الرياض - المملكة العربية السعودية.

• **خامساً: المواقع الإلكترونية:**

◀ الأشكال:

- شكل رقم (١) - تصور تقريبي لتقنية سلسلة الكتل - **Blockchain**
- شكل رقم (٢) - دفتر الأستاذ الموزع (Distributed Ledger Technology)
- شكل رقم (٣) - أنواع شبكات سلسلة الكتل الرقمية

<https://www.arabictrader.com/ar/home>